الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الإجتماع

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر الطور الثاني ل.م.د

في علم الإجتماع الاتصال الموسومة بـ:

الميراث وطبيعة الإتصال الأسري في المجتمع التيارتي

مدينة تيارت أنموذجا

من إعداد الطالبتين:

عويدات عائشة

علي باشا كلثوم

الإشراف الأستاذ:

. لطروش بلقاسم

لجنة المناقشة

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة
بودواية مخطار	أساتذ محاضر أ	رئيسة
لطروش بلقاسم	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
دالية أمينة	أستاذة مساعدة أ	مناقشا

السنــة الجامعية: 2024-2025

شكر وعرفان:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه الصلاة وأزكى التسليم.

قال تعالى: " رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف على هذه المذكرة : بلقاسم لطروش على ما بذله من جهد، وعمل جاد لإخراج هذه المذكرة إلى نور العلم والمعرفة كما أشكر جزيل الشكر الأساتذةالذين ساهموا في مراجعة هذا العمل.

إهداء:

.... إلى نفسي .....

لأني صبرت وثابرت، وآمنت بأن لكل مجتهد نصيب، إلى كل لحظة تحد واجهه هنا، وكل تعب تحملته.

أهدي هذا العمل عربون فخر واعتزاز.

إلى والدي العزيزين

نبض قلبي وسر قوتي.

إلى من كانا دوما السند والدعاء في الخفاء.

لكما كل الحب والتقدير... وها أنا اليوم أقف ثمرة تعبكما.

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الميراث وطبيعة الإتصال الأسري في المجتمع التيارتي، من خلال مقاربة سوسيولوجية تهدف إلى فهم أثر توزيع الميراث على العلاقات العائلية، وقد أظهرت النتائج أن طريقة توزيع التركة قد تسهم إما في تعزيز الروابط الأسرية أو في خلط النزاع والتفكك، خاصة في حالة اللاعدالة أو هيمنة العادات على النصوص الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الميراث، الإتصال الأسري، الأسرة الجزائرية، الصراع الأسري.

Study Abstract:

This study examines the relationship between inheritance and the nature of family communication within Algerian society، through a sociological approach aimed at understanding the impact of inheritance distribution on familial relationships. The findings indicate that the method of distributing the estate can either strengthen family bonds or provoke conflict and disintegration، particularly in cases marked by perceived injustice or the dominance of customary practices over religious legal texts.

Keywords: inheritance، family communication، Algerian family، family conflict.

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان: .....

ملخص الدراسة.....

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

1. أسباب إختيار الموضوع: 4

2. أهمية دراسة الموضوع: 4

3. أهداف دراسة الموضوع 4

4. إشكالية الدراسة 5

5. تحديد مفاهيم الدراسة.....6

6. الخلفية النظرية للدراسة 8

7. صعوبات الدراسة 9

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولا: الميراث الماهية والتطور التاريخي

تمهيد 11

1. تعريف في السياق الشرعي والقانوني 12

2. كيفية توزيع الميراث حسب الشريعة الإسلامية.....12

3. نظرة تاريخية للميراث قبل الإسلام 16

4. تطور قوانين الأسرة في الجزائر بعد الاستقلال.....17

5. التحديات التي يواجهها المجتمع التيارتي في تطبيق قوانين الميراث: 18

خلاصة.....20

ثانيا: الأسرة والإتصال

تمهيد 21

1. الهيكل الأسري التقليدي في الجزائر: 22

2. التغيرات الاجتماعية وتأثيرها على العلاقات الأسرية: 25

3. تأثير الميراث على التواصل الأسري: 28

4. تأثير الميراث على مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع: 28

5. طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة قبل وبعد توزيع الميراث: 29

6. تشكل الصراع الأسري خلال مرحلة توزيع الميراث: 29

7. المرأة والميراث "دور المراة في نظام الميراث الجزائري": 29

خلاصة 31

الفصل الثالث: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

تمهيد 33

1. مجالات الدراسة: 34

2. منهج الدراسة: 34

3. أدوات جمع البيانات : 35

4. مجتمع البحث وخصائصه: 35

خاتمة 59

قائمة الملاحق 64

مقدمة

مقدمة:

يعد الميراث من بين أحد الركائز الأساسية في النظام الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع التيارتي، حيث يستمد قواعده من الشريعة الإسلامية والتقاليد العرفية الراسخة، والتي كثيرا ما تشكل جزءا لا يتجزأ من الثقافة المحلية وتتحول الى أنماط موجهة لسلوك الافراد والجماعات.

وعلى الرغم من أن النصوص الشرعية نظمت قضايا الميراث بدقة ووضوح، إلى أن الممارسات الاجتماعية تكشف في كثر من الأحيان عن تحولات وتناقضات ناجمة عن التدخل بين المرجعية الدينية والعرف المحلي، خاصة عند يتعلق الأمر بتقسيم الثروة وتوزيعها بين أفراد العائلة، وهو ما ينتج حالات من الصراع والتوتر والنسيج الأسري.

إن قضية الميراث لا يمكن النظر إليها بإعتبارها فقط مسألة قانونية أو دينية بل هي كذلك قضية احتماعية ذات أبعاد متداخلة، تعبر عن طبيعة العلاقات داخل الأسرة الواحدة، وعن مستوى التفاعل بين أفرادها، ومدى حضور قيم العدالة والمساواة والسلطة داخل هذا الإطار المغلق.

كما يساهم الميراث في تنظيم العلاقات الاسرية وتوزيع الثروة بين أفراد العائلة، مما يجعله موضوعا حساسا يلامس الترابط الأسري، وفي ظل التطورات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة برزت تحديات جديدة اثرت على طبيعة الاتصال الاسري إذ أصبحت تشهد تراجعا تدريجيا في اشكال التضامن التقليدي، مقابل بروز مظاهر الفردانية داخل الاسرة الجزائرية، ورغم ذلك لا تزال الروابط العائلية تحظى بمكانة قوية، وتعتبر عاملا جوهريا في الحفاظ على تماسك المجتمع.

في السياق الجزائري لا ينظر إلى الميراث فقط بوصفه مسألة قانونية أو دينية بل ينظر اليه أيضا كعامل من عوامل بناء أو تفكيك الروابط الأسرية فالعديد من الخلافات بين الاخوة أو بين الفروع المختلفة للعائلة تنشأ بسبب النزاعات بتقسيم التركة خاصة عندما يتعلق الأمر بالأراضي والمنازل، أو الميراث العقاري المشترك.

هذه النزاعات قد تؤدي في بعض الأحيان إلى قطيعة دائمة بين الأقارب، وتظهر كيف أن مسائل الميراث تتداخل بشكل عميق مع طبيعة الاتصال الاسري ومفاهيم العدالة والسلطة داخل البنية الاسرية.

في النهاية يبقى الميراث في المجتمع التيارتي مرآة تعكس تفاعل الدين مع الثقافة، والحقوق الفردية مع المسؤوليات الاجتماعية كما يعتبر مدخلا مهما لفهم طبيعة العلاقات الأسرية ومدى تماسكها في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها المجتمع التيارتي الحديث.

ولمعالجة موضوع دراستنا المتمثلة في الميراث طبيعة الاتصال الاسري في المجتمع التيارتي، قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول كانت كالآتي:

الفصل الأول:

تناولنا فيه الإطار المنهجي للدراسة، حيث قمنا بالتعريف بموضوع الدراسة وتحديد المشكلة وتساؤلاتها وتحديد أسباب إختيار الموضوع، وتحديد أهمية وأهداف الدراسة ومفاهيمها، وعرض الدراسات السابقة كما تم تحديد النظرية المفسرة والمتمثلة في النظرية البنائية الوظيفية، وصعوبات الدراسة.

الفصل الثاني:

ويتمثل في الإطار النظري وتم فيه تعريف الميراث في السياق الشرعي والقانوني وكيفية توزيع الميراث نظرة المجتمع للميراث، وتطور قوانين الميراث في الجزائر بعد الاستقلال، أما بالنسبة **للفصل الثالث**، تطرقنا فيه إلى الهيكل الأسري التقليدي في الجزائر والتغيرات الاجتماعية وتأثيرها على العلاقات الأسرية، وتأثير الميراث على مكانة المرأة في الاسرة والمجتمع تعزيز أو تدهور العلاقات خلال توزيع الميراث الصراع الأسري نتيجة لتوزيع الميراث.

الفصل الرابع:

إشتمل على الاطار التطبيقي للدراسة وتناولنا فيه تحليل وتفسير إجابات المبحوثين حول محاور المقابلة التي تطرقنا فيه إلى خمس محاور المحور الأول الذي يتضمن البيانات الشخصية للمبحوث، أما المحور الثاني فقد تضمن الأعراف والتقاليد تحدد توزيع الميراث في المجتمع التيارتي، أما المحور الثالث فقد تمحور حول الخلافات التي تثار حول الميراث في الأسرة الجزائرية، أما المحور الرابع يدور حول مساهمة الميراث في توتر العلاقات داخل الاسرة الجزائرية، أما المحور الخامس فقد تمحور حول الل امساواة في توزيع الميراث هو أحد مظاهر تفكك الرابطة الاجتماعية بين المرأة والرجل في الأسرة الجزائرية.

بعد ذلك قمنا بعرض النتائج الأولية للدراسة بعد تحليل المقابلات لنصل في الأخير إلى النتائج النهائية ومناقشتها.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

1. أسباب إختيار الموضوع
2. أهمية دراسة الموضوع
3. أهداف دراسة الموضوع
4. إشكالية الدراسة
5. تحديد مفاهيم الدراسة
6. الخلفية النظرية للدراسة
7. صعوبات الدراسة

1. أسباب إختيار الموضوع:

يعرف أهل العلم أن اختيار موضوع دراسة يكون مشتملا على رغبات شخصية تدفع الباحث نحو تناول الموضوع، وأخرى موضوعية تشتمل على تصور نظري معين، أو إشكالية هذا الأمر الذي يعتبر السبب الأول والرئيسي لاختيار كل المواضيع.

1-1- أسباب ذاتية:

- الرغبة في المساهمة العلمية في فهم موضوع سوسيولوجي مهم في علم الاجتماع الاتصال.
- معايشة بعض أقربائنا مشاكل الميراث.

1-2- أسباب موضوعية:

- انعدام الدراسات السوسيولوجية عن ظاهرة الميراث في الجامعات الجزائرية.
- تهميش الباحثين للمشاكل التي تنتج عن قضايا الميراث في الأسرة الجزائرية.
- تزايد حالات النزاعات العائلية بسبب الميراث، وما ينتج عنها من تفكك أسري وقطيعة الرحم.
- كثرة قضايا الميراث في المحاكم و الوساطات الاجتماعية بين المتنازعين في المدينة.

2. أهمية دراسة الموضوع:

- تتجلى أهمية موضوع الميراث في المكانة الرمزية التي يحظى بها من قبل أفراد الأسرة في مدينة تيارت.
- أهمية نسق الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية مكونة للجماعة ولمجتمع.
- يشكل موضوع الميراث أحد موضوعات علم الاجتماع الاتصال التي يجب دراستها وفهمها.

3. أهداف دراسة الموضوع:

في اطار عدم تبني فرضات للدراسة وهذا بناءا على أن البحوث النوعية يمكن الاستغناء فيها عن وضع فرضيات للبحث هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم رصد دراسات سوسيولوجية أو أنثروبولوجية عن الميراث في الجزائر، وهذا الوضع يفرض علينا أن نركز علىّ أهداف الدراسة باعتبارها غايات علمية يتحكم من خلالها الباحث في تفكيك السؤال العام للاشكالية الذي تتفرع منه تساؤلات فرعية مساعدة لمحاولة فهم وتحليل موضوع الدراسة وهو علاقة الميراث بطبيعة الاتصال الأسري قبل وبعد اقتسام التركة، وعليه حددنا الأهداف التالية للدراسة كالآتي:

- محاولة فهم كيف تأثر العادات والتقاليد الجزائرية على تقسيم الميراث وتنفيذه.
- إبراز مدى توافق تطبيق قوانين الميراث وفق الشريعة الإسلامية في البنية الاجتماعية لمدينة تيارت.

- التعرف أكثر على النزاعات التي تنشأ قبل وبعد توزيع الميراث بين أفراد المجتمع التيارتي.
- السعي إلى فهم واقع العدالة في توزيع الميراث في النمط الذهني العام للأفراد في مدينة تيارت.
- استقراء أهم الممارسات الاجتماعية لأفراد الأسرة بعد وفاة رب الأسرة.
- الوصول إلى أهم الخلافات التي تتشكل بين الورثة في تقسيم الميراث.
- محاولة الوصول إلى طبيعة العلاقات الأسرية التي تتشكل بعد بروز مسألة الميراث داخل الأسرة في مدينة تيارت.

4. إشكالية الدراسة:

كانت الأسرة ولا تزال محل اهتمام الكثير من المتخصصين في مختلف التخصصات خاصة العلوم الإنسانية والاجتماعية، نظرا لأهميتها واعتبارها الخلفية الأولى والرئيسية التي يتكون منها المجتمع.

كما تعد الأسرة بنية اجتماعية اساسية في بناء المجتمع وتنظيمه، فهي المؤسسة الأولى التي ينشأ في ها الفرد ويتعلم من خلالها الأدوار الاجتماعية والمعايير والقيم السائدة، اضافة إلى ذلك تساهم الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية التي تكسب الأفراد هويتهم الاجتماعية والثقافية كما تضمن استمرارية النظام الاجتماعي من خلال إعداد إنتاج القيم والأدوار بين الاجيال، بحيث تأدي العديد من الوظائف مثل: الحماية، الرعاية، الضبط الإجتماعي، النقل الثقافي.

وتعد العائلة الجزائرية ضمن النموذج العائلي العربي الإسلامي، وهي بذلك ممتدة وموسعة تعيش فيها عدة أجيال، يحكمها النظام الأبوي، وقد يتأثر الإتصال الأسري لهذا المجتمع بعديد من العوامل الاجتماعية، مما يعرض الروابط الأسرية لتحديات متعددة ناتجة عن التغيرات الحديثة، مثل التحضر (انتقال الأفراد من الريف إلى المدينة) وزيادة الفردية، والمشاكل الأسرية كالميراث.

انتقلت الأسرة من نمط العائلة الممتدة التي كانت تقوم على التعايش الجماعي للأجيال إلى نمط الأسرة النووية المكونة غالبا من الزوجين واطفالهما فقط، وجاء هذا التحول نتيجة عدة عوامل سوسيولوجية من أهمها: التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث نتيجة تزايد الحركية الاجتماعية، وانتقال الأفراد إلى المدن للعمل أو الدراسة والتعددية الحزبية والانفتاح السياسي في التسعينات، والذي أدى إلى تحولات في البنية القيمية، حيث بدأت تظهر نزاعات فردية و استقلالية أكبر أثرت في بنية الأسرة وعلاقتها الداخلية، تراجع الوظائف التقليدية للأسرة مثل: القربية والتعليم والتوجيه وهذ ما أدى إلى تراجع الروابط الجماعية والقامات المتبادلة بل حلت مكانها قيم الكفاءة الفردية و التنافس كما تراجع الاحترام القائم على التسلسل العمري لصالح علاقات تقوم على مساواة الشكلية، أما العدالة الاجتماعية داخل الأسرة اصبحت تعرف من خلال معايير النجاح الفردي لا من خلال الانصاف الجماعي مما ادى إلى تنامي الاحساس بالظلم أو التهميش لدى بعض الأفراد داخل الأسرة والمجتمع.

وعليه تعتبر قضية الميراث واحدة من أهم القضايا الاجتماعية التي تستدعي الكثير من الدراسات السوسيولوجية، بحيث يعرف الميراث على أنه كل ما يخلفه الميت من أموال وحقوق جمعها وتملكها أثناء حياته، ولكن التطبيق العلمي لهذه القواعد يواجه العديد من التحديث والمشاكل وعليه نطرح التساؤل الآتي:

– ما طبيعة العلاقة بين الميراث والاتصال الأسري في المجتمع التيارتي؟

– الأسئلة الفرعية:

– هل الأعراف والتقاليد تحدد توزيع الميراث في المجتمع التيارتي؟

– ماهي الخلافات التي تثار حول الميراث في الأسرة الجزائرية؟

– كيف يساهم الميراث في توتر العلاقات داخل الأسرة الجزائرية؟

– هل اللامساواة في توزيع الميراث هو أحد مظاهر تفكك الرابطة الاجتماعية بين الرجل والمرأة افي الأسرة الجزائرية؟

5. تحديد مفاهيم الدراسة:

1.5. الاتصال

لغة:

أصل الكلمة في اللغة العربية مشتق من الفعل الماضي الثلاثي والمضارع منه "يصل"، ويقال الشيء أوصل إلى الشئ وصولا أي بلغه وانتهى إليه.[1]

الأسرة: هي الدرع المحصن وأهل الرجل وعشيرته.[2]

التعريف الإجرائي: هي وحدة أساسية تتكون من أب وأم وأبناء تجمعهم روابط القرابة.

2.5. الاتصال الأسري: بأنه الإحتكاك المتبادل بين أفراد الأسرة الواحدة والذي يتم عادة عن طريق المعاشرة سواء بالحوار اللغوي أو التواصل المعيشي والتفاعلي داخل محيط معين، وهو تلك العلاقة التي تقوم بين أدوار الزوج والزوجة والأبناء بما تحدده الأسرة، ويقصد به أيضا طبيعة الإتصالات والتفاعلات التي تقع بين أعضاء الأسرة ومن تلك العلاقة التي تقع بين الزوج والزوجة وبين الآباء والأبناء وبين الأبناء نفسهم.[3]

التعريف الإجرائي: هو مجموعة من أشكال التفاعل التي تحدث بين أفراد الأسرة، والتي تعبر عن طبيعة العلاقات بينهم، سواء كان التفاهم، الإحترام أو العكس.

---

[1] فاطمة، حسين عواد، الإعلام الفضائي، طبعة 1، عمان: در أسامة للنشر، 2010، ص14.

[2] مصطفى، خشاب، علم الاجتماع المعاصرة: عالم الكتب، ص 54.

[3] زينب، مرغاد، الإتصال الأسري في ظل التكنولوجيا، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 03، ص233.

3.5. التماسك:

لغة: مشتق من الفعل مسك، يمسك، مسكا به، أخذ به وتعلق، مسك بالشيء وأمسك به وتمسك وتماسك كله احتبس.[1]

وامسكت بالشيء وتمسكت واستمسكت به وأمسكت كله، بمعنى اعتصمت.

اصطلاحا: هو عملية اجتماعية تؤدى إلى تدعيم البناء الاجتماعي وترابط اجزائه وتعمل على توحيد الجماعات المختلفة عن طريق عده روابط وعلاقات اجتماعية مثل التوافق، التضامن، التعاون، التآلف، والتكافل.[2]

التعريف الإجرائي للتماسك: هو درجة الترابط والتعاون والتفاهم بين أفراد الأسرة. ويظهر ذلك من خلال عملية إستمرار الإتصال الإيجابي حتى وقت الأزمات.

4.5. الصراع:

لغة: إن التحديد الاشتقاقي في الصراع في اللغة هو النزاع أو الخلاف أو الخصام أو الشقاق والنِّفَار مع احتمال استخدام القوة، فهي مأخوذة من الكلمة اللاتينية Conflictus، أما كلمة Conflict فتدل على عدم الاتفاق أو التنافر أو الخلاف أو النزاع بين الأطراف المتنازعة، وهذا المعنى يُرجع الصراع إلى التفاعل الذي تتصارع فيه الكلمات والمواقف والتصرفات على اختلافها، مما يؤدي إلى آثار قد تكون إيجابية إذا تمت السيطرة عليه.

إصطلاحا: يعرفه "كينلي" بأنه نتيجة جانبية للتغيير وأنه من الممكن أن تتم الإستفادة منه ووضعه تحت السيطرة المنظمة، ويمكن أن يكون الصراع هادفا وفعالا، بحيث بأنه يؤدي إلى تفجير الطاقات والمواهب والكفاءات الفردية والجماعية.[3]

التعريف الإجرائي: نقصد بالصراع في هذه الدراسة هو شكل من أشكال العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد نتيجة مشكل أسري، كالتوقعات المرتبطة بالميراث في بعده المادي أو لمعنوي.

---

[1] إبن منظور، معجم لسان العرب، طبعة 1، لبنان: دار الكتب العلمية، 1993 ، ص555.

[2] كميليا، خواج، التطرف الديني وأثره على التماسك الأسرى، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديني، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2001، ص112.

[3] معن محمود، عياصرة، إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل، طبعة 1، دار الحامد، عمان، 2008، ص19.

5.5. الميراث:

لغة: مصدر لفعل واحد وهو ورث، يرث، إرثا، ميراثا، ويقال ورث أبا لا ورث الشيء من أبيه يرثه ورثا وورثه، ووراثة وإرثا، وأورث أبوو الشيء وورثه إبنا لفلان توريثا أدخله في ماله على ورثته.

إصلاحا: هو علم بأصول الفقه والحساب يعرف حق كل وارث من التركة ويسمى بعلم الفرائض، والفبرائض جمع فريضة، وهي مأخوذة من الفرد الذي له معان عديدة، كالتقدير والإنزال والتبيين والإخلال وكل هذه المعاني موجودة في هذا العلم، فقيه السهام المقدرة وإعطاء المجردة عن التعريض، وقد أنزل الله تعالى في القرآن وبين لكل وارث نصيبه.[1]

– **التعريف الإجرائي:** نقصد به في هذا البحث كل ما يخلفه الشخص المتوفى من أصول مادية كالأموال أو العقارت أو الذهب أو المكانة الاجتماعية كشيخ الزاوية أوزعيم قبيلة ...إلخ.

6. الخلفية النظرية للدراسة:

في ضوء الإطار المنهجي المعتمد في هذه الدراسة تم توظيف "النظرية البنائية الوظيفية" لفهم وتحليل العلاقة بين نظام الميراث وطبيعة الاتصال الأسري في المجتمع التيارتي، وتعد هذه النظرية من أبرز المقاربات الكلاسيكية التي فسرت اشتغال المجتمع إنطلاقا من وظائف الأنساق المكونة له، ومن المفاهيم الأساسية في هذه النظرية مفهوم "التوازن "الذي يشير إلى حالة الإنسجام والاستقرار التي تتحقق عندما تؤدي كل مؤسسات المجتمع وظائفها بكفاءة، وهو ما أكده "تالكوت بارسونز" في نموذجه الوظيفي الذي يحدد أربع وظائف رئيسية تحفظ توازن النظام الاجتماعي[2]، كما أن مفهوم النسق الثقافي يعد محورا أساسيا في فهم البنية الرمزية التي توجه السلوك الاجتماعي إذ يرى بارسونز وشيلر أن الثقافة تمثل المرجعية المشتركة التي تمنح الأفراد معنى وتضمن إندماجهم[3]، أما مفهوم الخلل الوظيفي فقد طوره "روبرت ميرتون" لتفسير الظواهر التي تؤدي وظائف إيجابية، بل تخلق توترات أو اختلافات داخل المجتمع، كما هو الحال في بعض الأعراف التي تؤدي إلى غبن المرأة في الإرث مما يهدد التماسك الأسري[4] وتمكن هذه المفاهيم مجتمعة من بناء تصور منهجي لتحليل كيفية تأثير نظام الميراث في بنية الأسرة ووظائفها التواصلية.

---

[1] غلام ساجي، الميراث بين الشريعة الإسلالمية وقانون الأسرة الجزائرية، طبعة1، الدراسات الإستراتيجية والسياسية والغقتصادية، برلين، 2011، ص9.

[2] بارسونز تالكوت، نظام الاجتماعي، تر: عبد الله الخالدي، المنظمة العربية لترجمة بيروت 2005 ، ص145.

[3] بارسونز تالكوت، وشيلر إدوارد، نحو نظرية عامة في الفعل، ترجمة: عبد الكفار مغراوي، النمظمة العربية للترجمة بيروت ، 2006 ، ص212.

[4] ميرتون روبرت، النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية، ترجمة: سليم سحاب، دار النهضة بيروت، 2012 ، ص78.

7. صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة ما يلي:

- التفسيرات المختلفة بين الأفراد حول كيفية توزيع الميراث، ما يجعل من الصعب الحصول على إجابات محددة.
- الصعوبة في تحليل البيانات بشكل دقيق وموضوعي وذلك أثناء المقابلات.
- الصعوبة في فهم وتوضيح الفرق بين الممارسة الدينية والممارسة القانونية المعتمدة في البلاد لدى المبحوثين.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولا: الميراث الماهية والتطور التاريخي

تمهيد:

1. **تعريف في السياق الشرعي والقانوني**
2. **كيفية توزيع الميراث حسب الشريعة الإسلامية**
3. **نظرة تاريخية للميراث قبل الإسلام**
4. **تطور قوانين في الجزائر بعد الاستقلال**
5. **التحديات التي يواجهها المجتمع التيارتي في تطبيق قوانين الميراث**

خلاصة

ثانيا: الأسرة والإتصال

تمهيد

1. **الهيكل الأسري التقليدي في الجزائر**
2. **التغيرات الاجتماعية وتأثيرها على العلاقات الأسرية**
3. **تأثير الميراث على التواصل الأسري**
4. **تأثير الميراث على مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع**
5. **تعزيز أو تدهور العلاقات الأسرية من خلال توزويع الميراث**
6. **الصراع الأسري نتيجة توزيع الميراث**
7. **المرأة والميراث "دور المراة في نظام الميراث الجزائري"**

خلاصة

تمهيد:

يعد الميراث من القضايا الجوهرية في المجتمعات، نظرا لما له من دور بالغ الاهمية في اعادة توزيع الثروة داخل الاسرة والمجتمع على حد سواء، وهو مايجعله محورا حساسا تتقاطع فيه ابعاد دينية وقانونية واجتماعية وثقافية. فالميراث لايقتصر فقط على كونه عملية حسابية بتحديد الانصبة وتوزيع التركة، بل يعد أيضا مراة تعكس طبيعة العلاقات داخل الاسرة، ومدى التزام الافراد بالظوابط الشرعية او خضوعه للاعراف والتقاليد. وتستند قواعد توزيع الميراث في المجتمعات الإسلامية الى نصوص قطعية، حيث حددت انصبة الورثة بدقة بناءا على درجة قرابتهم، في مسعى لتحقيق العدالة بين افراد العائلة.

بناءا عليه التطرق الى الميراث من زواية سوسيولوجية وتاريخية يسمح بفهم أعمق لهذه الظاهرة، ليس فقط من حيث النصوص والانصبة بل من حيث التفاعلات التي تنشا عنها، والتوترات التي قد تتسبب فيها داخل الاسرة والمجتمع خاصة في ظل التغيرات المعاصرة التي مست بنيات السلطة والقرابة والتماسك العائلي.

1. تعريف في السياق الشرعي والقانوني:

أ- تعريف الميراث في السباق الشرعي: "هو حق قابل للتجزأة يثبت لمستحقه بعد الموت من كان له ذلك" في الحين عرفه المالكين على "أنه ذلك العلم الذي يعرف به من يرث ومن[1] لا يرث ومقدار كل وارث " أما عند الشافعين فهو حق قابل للتجزئة بعد موت من كان له ذلك لقرابة بينهما ونحوه ".[2]

ب- تعريف الميراث في السياق القانوني:

يمكن القول: "أن التشريع الجزائري جاء خاليًا من أي تعريف للتركة بل تعرض للحقوق المتعلقة بها".[3]

وقد عرفته المحكمة العليا على أنه: "ما يخلفه الميت لورثته من أموال جمعها أو تملكها أثناء حياته".[4]

تعكس هذه التعريفات كيفية تمثل السلطة والمعايير الاجتماعية في توزيع الثروة ويكشف العلاقة بين الدين والدولة والأسرة.

2. كيفية توزيع الميراث حسب الشريعة الإسلامية:

أمر الله بتقسيم التركة على الورثة المستحقين أو ما يعرف بأصحاب الفروض على مستحقيه، بحيث يمكن شرح هذا التقسيم من خلال الجدول رقم 01 الآتي:

الوارث	النصيب	الشروط	الحجب
الإبن	-كامل التركة الباقي. - مثل حظ الأثنين. - التساوي	- إذا انفرد - في وجد الفرص وأخذوا فروضهم. - إذا وجد معه بنت أو بنات. - إذا وجد معه ابن أو أبناء.	الإبن يحجب (ابن، الإبن وإن نزلا والأخ الشقيق والأخ للأب وابن الأخ الشقيق وابن الأخ للأب والأخت الشقيقة والأخت للأب والأخوة للأم والعم الشفيق والأم للأب وابن الأم الشقيق وابن الأم للأب) .

[1] سميرة، مغرواي. (قضايا الميراث في المغرب الإسلامي ما بين القرنين 6-9هـ/12-15م من خلال كتب النوازل، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تاريخ الوسيط الإسلامي، ص25.

[2] مرجع نفسه، ص 25.

[3] فاطمة الزهراء، بوقطيمة، منازعات المواريث في الشريعة والقانون مدينة متليلي نموذجا. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، ص8.

[4] المرجع نفسه، ص 10.

الأب	كامل التركة -السدس -الباقي -السدس + الباقي	-إذا انفرد -إذا وجد فرع وارث ذكر - إذا لم يكن معه فرع وارث -إذا وجد صاحب فرض. - وعدم الإبن وابن الإبن. - وإن لا تستفرق الفروض التركة.	الأب يحجب (الجد والأخت الشقيقة والأخوة للأم والأخ الشقيق والأخ للأب وابن الأخ للشقيق، وابن الأخ للأب والعم الشقيق وابن العم الشقيق وابن العم للأب) لا يحجبه أحد
إبن الأب	كامل الشركة -الباقي -مثل حظ الأنثنين - التساوي	إذا انفرد -إذا لم يكن له أبناء -إذا وجد أصحاب فرض، وأخذو فروضهم إذا عدم الأبناء وجد معه بنات. ابن فأكثر - إذا عدم الأبناء ووجد معه إبن الإبن فأكثر	ابن الابن يحجب (الأخ الشقيق والأخ للأب وابن الأخ الشقيق وابن الأخ للأب والعم الشقيق والعم للأب وابن العم الشقيق وابن العم للأب والأخوة للأم والأخت الشقيقة والأخت للأب) يحجبه الإبن
الجد	- كامل التركة - السدس -الباقي السدس + الباقي	إذا انفرد - إذا عدم الأب ووجد فرع وارث ذكر - إذا لم يوجد الأب	الجد يحجب الأخ الشقيق والأخ الأب والأخت الشقيقة والأخت للأب عدى القول الراجع والأخوة للأم وابن الأخ الشقيق وإبن الاخ للأب والعم الشقيق والعم للأب وابن العم الشقيق وابن العم للأب.

		-ولم يوجد الفرع الوارث - ووجد أصحاب أخذوا فروضهم ولم يجد الأب - ثم يوجد الفرع الوارث المذكر	- ويحجبه الأب وكل جد قريب
الزوج	التركة الربع النصف زائد الباقي	إذا عدم فرع وارث إذا وجد فرع الوارث إذا انفرد على القول هو قول الجمهور	لا يحجبه أحد وهو لا يحجب أحد
الأخ	كامل التركة مثل حظ الأنثتين الباقي	إذا انفرد إذا وجد معه الأخت الشقيقة واكثر ولم يجد معه أصل أو فرع وارث ذكر وإن لا تستفرق الفروض التاركة. إذا وجد أصحاب الفرض وأخذو فروضهم.	يحجب الأخ للأأب والأخت للأب وابن الأخ الشقيق وابن الأخ للأب والعم الشقيق وعم الأب وابن عم الشقيق وابن عم الأب، ويحجبه الإبن وإبن الإبن، وإن نزل الأب والجد على القول الراجح

تقسيم الميراث في المشرع الجزائري:

أ- أصحاب الربع المادة 145 من قانون الأسرة الجزائري، وهما إثنان:

- الزوج عند وجود الفرع الوارث لزوجته.

- الزوج أو الزوجات بشرط عدم وجود الفرع الوارث للزوج

ب - أصحاب الثمن المادة 146 قانون الأسرة الجزائري

وارث الثمن للزوج الزوجة أو الزوجات عند وجود الفرع الوارث للزوج

- **أصحاب الثلثين:**

بنتان فأكثر بشرط عدم وجود الإبن.

بنتا الإبن فأكثر بشرط عدم وجود ولد الصلب، وابن الأبن في درجتها.

ت – الشقيقان فأكثر بشرط عدم وجود شقيق الذكر، أو الأب ، أو ولد الصلب.

ث– الأختان للأب فأكثر بشرط عدم وجود الأخ للأب ومن ذكر في الشقيقتين

ج – **أصحاب الثلث** وهم: لقدحذرتكما من ترقيم العناصر

– الأم بشرط عدم وجود الفرع الوارث أو عدد من الأخوة سواء كانوا أشقاء أو الأب والأم ولو لم يرثوا.

– الأخوة للأم بشرط انفرادهم عن الأب، والجد للأب، وولد الصلب وولد الأبن ذكر كان أو أنثى.

الجد إن كان مع الإخوة وكان الثلثي أحصى له.

– أصحاب السدس:

الأب بشرط الولد أو ولد الأبن ذكرا كان أو أنثى.

الجد للأب عند وجود الولد، أو ولد الأبن، وعند عدم وجود الأب.

الجد سواء الأب أو الأم وكانت منفردة، فإن اجتمعت جدتان وكانا في درجة واحدة قسم السدس بينها أو كانت التي للأم ابعد فإن كانت هي الأقرب اختصت بالسدس.

– بنت الأبن ولو تعددت بشرط أن تكون معها ابن ابن في درجتها.

– الأخت للأب ولو تعددت بشرط أن تكون مع شقيقة واحدة وانفرادها عن الأخ للأب، والأب والولد ذكرا أو انثى.

الأخ للأم بشرط أن يكون منفردا ذكرا كان أو أنثى وعدم وجود الأصل والفرع الوارث .

من قانون الأسرة وما ورد في القانون المدنى فيما يتعلق بالملكيةالشافعية الشائعة .

أصحاب الفروض: لقد تعرض من المشرع الجزائري لأصحاب الفروض ولا انصيتهم من المادة 140 إلى 149 من قانون الأسرة وجعله أصحاب الفروض اثنا عشر وقد تم ذكرهم كا الاتي وهم : الزوج الزوجة ، أخ من الأم، أخت من الأم ، الجدة وعليه يوجد هنا من برث بطريقة العرض وأخرى بطريقة العصيب وهم البنت الصبية ، بنات الأبن الأخت الشقيقة، الأخت من الأب، وهناك من يرث بكلنا الطريقتين كا لجد والأب.

في نص المادة 150 من قانون الأسرة بأن العصب هو من يستحق التركة كما عند انفراده، كما تنص المادة 151 من قانون الأسرة بأنه تنقسم العصبية النسبية إلى ثلاثة أنواع:

– عاصب بنفسه، عاصب بغيره، عاصب مع غيره.

– كما جاءت المادة 140 من قانون الأسرة الجزائري بما يلي ذو الفروض هم الذين حددت أسهمهم فى التركة شرعا.

– أصحاب النصف (المادة 144 قانون الأسرة الجزائري) : وهم خمسة الزوج ويستحق النصف من تركة زوجية بشرط وجود الفرع الوارث لها.

البنت بشرط انفرادها عن ولد الصلب ذكرا أو أنثى.

بنت الابن بشرط انفرادها عن ولد الصلب ذكرا أو أنثى وولد الإبن في درجتها

الأخت الشقيقة بشرط انفردها وعدم وجود الشقيق والأب، وولد الصلب، وولد الأبن ذكرا أو أنثى وعدم وجود الجد الذي يعصبها.

الأخت للأب بشرط انفرادها و عدم وجود الأخ والأخت للأب[1].

3. نظرة تاريخية للميراث قبل الإسلام:

يشغل الميراث جانبا مهما من حياة العرب قبل الإسلام، بحيث اختلف توزيعه من حضارة إلى أخرى فوجد عند:

أ. حضارة وادي الرافدين: هناك عدة قوانين عالجت الميراث وكيفية توزيعه بين مستحقيه، ومن بين أهم هذه القوانين قانون حمورابي، والذي اعتمد أساسا على توريث الأبناء الذكور مع تفضيل الإبن الأكبر، كما أن أبناء الزوجة الشرعية كانو يحصلون على نصيب أكبر من أبناء الجواري.

ب– عند العبرانيين (اليهود) : عدم وجود نصيب للبنات في الميراث إلا في حالة عدم وجود ذكور للمتوفي، وفي حالة ميراث المرأة وجب عليها الزواج داخل عشيرة الأب لضمان بقاء ممتلكات الأسرة داخل العائلة[2].

ت – الميراث عند العرب عند العرب في الجاهلية:

"جرت العادة أن الرجال وحدها ترث، أما البنات فلا ترثن ويقسم الإرث بين الرجال بالتساوي، وكان من يستحق رتبط بالقبيلة عن طريق: النسب والتبني والحلف".[3]

فمن بين أهم أسباب الميراث عند العرب الجاهلين والتي تم ذكرها سابقا نجد:

أ. النسب والقرابة: كان النسب قاصرا على الرجال الأشداء، أما النساء والصغار الذكور لا يرثون، وكانو يقولون "لا يعطى إلا من قاتل على ظهور الخيل وطعن بالرمح، وضارب بالسيف، وحاز الغنيمة".[4]

---

[1] علام ساجي. الميراث بين الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري. الطبعة الأولى، 2021. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

[2] مُحَمَّد على، إبراهيم، الأرث في العرق القبلي قبيل الإسلام وعمر المريانية، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد: 6، العدد: 12، 2012، ص4.

[3] المرجع نفسه من 6

[4] جواد حسني، الميراث في الشريعة الإسلامية، القاهرة، دار الفكر العربي، ص 7 .

ب. التبني: "كان الميراث بالتبني موجودا عند العرب إذ كان من المألوف عندهم، أن يلحق الرجل ولد غيره بنسبة، فيصير إبنه ويصير هو والده دون والده النسبي، وبمقتضى ذلك، كان لهذا الغلام حقوق الأبن الصلب، ومنها أن يكون له الحق في الميراث".[1]

ت. الحلف: والمقصود به تحالف شخصين أو قبيلة واتحادهما بهدف حماية الإرث.

توضح هذه المعطيات أن أنظمة الميراث القديمة لم تكن مستقلة بذاتها، بل كانت انعكاسا مباشرا للبنة الاجتماعية وتوزيع الأدوار في تلك المجتمعات.

4. تطور قوانين الأسرة في الجزائر بعد الاستقلال

قبل أن نتطرق إلى كيفية تطور قوانين الميراث في الجزائر بعد الاستقلال، وجب علينا الإشارة أولا إلى مجموعة من المراحل التي ساهمت في تطور الأسرة الجزائرية، وهذه المراحل كالآتي:

أ. المرحلة الأولى: الأسرة الجزائري قبل الاستعمار

"اشكلت القبائل العشائر، والأسر الأبوية الممتدة، الوحدات الإجتماعية، هيكل المجتمع التيارتي التقليدي قبل الاستعمار الفرنسي، كما خضعت العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبين الفئات الاجتماعية للنظام القانون الإسلامي المالكي، إلى جانب الأعراف والتقاليد والعادات السائدة:[2]

ب – المرحلة الثانية: الأسرة الجزائرية أثناء الاستعمار

أحدث الوجود الاستعماري بالجزائر صدام بين ثقافتين والتي تمثلت في فرض الهيمنة السياسية والاقتصادية.

ج- المرحلة الثالثة: الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال

تعد هذه من بين أهم المراحل التي تم ذكرها كونها أحدثت الكثير من التطورات بحيث "شهد المجتمع التيارتي بعد الاستقلال عدة تغيرات ويعتبر التحضر والتصنيع والتحديث ثلاث عمليات اجتماعية كبرى عرفها المجتمع الحديث وكان لها الأثر الأكبر على الأسرة ووظائفها".[3]

وفي هذا السياق يقول المفكر الجزائري مصطفى لشرف: "أن الوجود الأجنبي الدخيل بتجلى في كافة أجهزة السيادة، كالسلطة السياسية والقضائية والاقتصادية.

---

[1] علام ساجى، الميراث بين الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة المجزائري، طبعة1، 2021، ص9.

[2] عتيقة حرارية، نعيمة طبال، مراحل وخصائص تطور الأسرة الجزائرية من أجل فهم وتفسير التحولات الحاصلة، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد6، جوان 2018، ص 14.

[3] عتيقة حرارية، المرجع السابق، ص16.

كما يتجلى في الجيش وفي اللغة، وغير ذلك من المؤسسات الأخرى الدالة على انقلاب الوضع الداخلي".[1]

حاول الباحث مصطفى بوتفنوش من خلال الدراسة التي قام بها في نهاية السبعينات من القرن الماضي حول الأسرة الجزائرية تحديد سمات الأسرة الجزائرية التقليدية، كما حدد مصطفى بوتفنوشت خصائص الأسرة التقليدية في مجموعة من العناصر وهي كالآتي:

الأسرة الجزائرية الممتدة: تضم عدة أجيال وعدة أسر زوجية.

الأسرة الجزائرية هي أسرة بطريريكية أي أبوية، بحيث يكون فيها الأب والجد هما بمثابة زعيم روحي للجماعة العائلية.

الأسرة الجزائرية هي عائلة أكناتيكية بمعنى هي عائلة تقوم على نسب من ناحية الأب أو الذكور بصفة عامة.

5. التحديات التي يواجهها المجتمع التيارتي في تطبيق قوانين الميراث:

بواجه المجتمع التيارتي عدة تحديات في تطبيق قوانين الميراث رغم كونه مسلما بستند في قوانين الميراث على الشريعة الإسلامية وأبرز هذه التحديات:

1.5. العادات والتقاليد:

يقول في هذا الشأن حسن ملحم: "إن السلطة في الأسرة قائمة على السيطرة التقليدية مستنبطة من العادات والتقاليد، حيث أن صاحب السلطة يطاع بناء على تقاليد أو عادة قد يسير عليها زمنا طويلا".[2]

كما أنه في بعض المواقف تمارس ضغوط عائلية على النساء للتنازل عن حقهن لأشقائهم من الذكور "فهناك العديد من المخالفات التي ترتكب ونسبة ضئيلة تحصل عليه كاملا، والتي لم تحصل عليه إما لظروف عائلية يغلب عليها الحياء او الخوف أو القهر.[3]

2.5. النزاعات العائلية :

يساهم الميراث في بعض الأحيان في صراعات داخل العائلة، خاصة عند غياب الوصية أو عند اختلاف وجهات النظر حول التوزيع، ومن أهم أسباب المنازعات نجد التحايل "يلجأ بعض الورثة للتحايل وذلك بطرق احتيالية من بينها أن يدعي أحد الورثة أن أباه قد أوصى بوصية لحفيده الذي هو ابنه (المدعي)، فيمتنع باقي الورثة عن دفع هذه الوصية".[4]

---

[1] شعبان اليمين، مصطفى عوفي، الأسرة الجزائرية عبر التاريخ الثابت والمتغير ، ع22، جامعة الشهيد حما لخضر الوادي ، جوان 2017، ص53.

[2] سميحة عليوات وآخرون ، عوامل تشكيل بناء السلطة في الأسرة المعاصرة، 10 أفريل 2015، ص4.

[3] ليلى البهنساوي، مُحَمَّد عبد السلام، ميراث المرأة بين الشريعة الإسلامية والواقع الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية لعينة ريفية، ص8.

[4] فاطمة الزهرة بوبطينة، منازعات المواريث في الشريعة والقانون مدينة متليلي انموذجا، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، جامعة غرداية، 2018 / 2019م، ص 39.

هذه التحديات تبين أن تطبيق قوانين الميراث في الجزائر لا يمكن أن يتم فقط من خلال سن القوانين، بل يتطلب عملا عميقا على مستوى الثقافة المجتمعية.

خلاصة:

يمكن القول أن قضايا الميراث قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى تفكك هذه الروابط الأسرية والاجتماعية، وذلك بسبب النزاعات والخلافات التي تنشأ بين الورثة حول تقسيم التركة، وما يرافقها من محاولات للالتفاف على الأحكام الشرعية أو استغلال الثغرات القانونية وقد يكون ذلك نتيجة مباشرة لطغيان النزعة المادية وضعف الوازع الديني، مما يؤدي إلى تفاقم الصراعات الأسرية وتآكل الثقة بين أفراد العائلة الواحدة.

ومن هذا المنطلق فإن تحقيق التوازن بين احترام أحكام الشريعة الإسلامية التي تنظم أحكام الميراث وبين مراعات القيم الاجتماعية السائدة، وعليه فإن تحقيق التوازن بين احترام قوانين الشرعية وتعزيز قيم التضامن الأسري يعد ضروريا للحفاظ على التماسك الإجتماعي والعدالة داخل الأسرة الجزائرية.

ثانيا: الأسرة والإتصال

تمهيد:

الأسرة تعد اللبنة الأولى في بناء المجتمع فهي الإطار الأساسي الذي ينشأ فيه الإنسان ويتلقى قيمه الأولى، ومن أبرز ما يميز الأسرة هو الاتصال إذ يعد وسيلة رئيسية لبناء علاقات بين أفردها وتعزيز الروابط العاطفية والإجتماعية، فالأسرة، التي يسود فيها التواصل الجيد تفرز أفرادها قادرين على التعبير عن أنفسهم، وحل المشكلات بطريقة سليمة، والتفاعل الإيجابي مع محيطهم الخارجي وبالتالي فإن فهم طبيعة الإتصال داخل الأسرة يساعد على تقوية النسيج الأسري ويعد مهما في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لكل أفرادها.

1. الهيكل الأسري التقليدي في الجزائر:

إن الأسرة الجزائرية قد عرفت مراحل تاريخية شهدت تطورات مختلفة من مرحلة إلى أخرى.

1.1. الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار:

المجتمع التيارتي قبل 1830 كان عبارة عن قبائل وعشائر يكون رأس العشيرة أو القبيلة شيخ يمثل الأب الروحي لها ويتولى تيسير شؤونها ماديا وروحيا كانت العائلة عبارة عن جماعة إجتماعية قائمة على قرابة الأبوية الطبيعية، أما السلطة العشائرية فقد كانت تحت حكم الشيخ كان يتولى مهمة توزيع الأدوار والوظائف والتدخل لتسوية الخلافات والنزاعات التي تقوم داخل القبيلة.[1]

2.1. الأسرة الجزائرية إبان الإستعمار (الحكم الشيخي):

أدى دخول الإستعمار إلى الجزائر إلى العديد من التغيرات الاجتماعية المختلفة. فقد عمدت السياسة الاستعمارية إلى تفكيك النظام القبلي وذلك بتجريد العشائر والقبائل من أراضيها كونها المصدر الاقتصادي ووحدة النظام الاجتماعي، وذلك من أجل تحطيم الروح الجماعية والعلاقات العائلية. المدعمة بالملكية الجماعية، وتحرير الفلاح الجزائري من العلاقات القرابية التي تنسجها القبيلة أي تقليص الوحدة القرابية للفرد الجزائري.[2] وهكذا حلت الملكية الفردية مكان الملكية الجماعية، وانتقلت السلطة من حكم شيخي إلى حكم أبوي ومن هنا بدأ توسيع السلطة الأموية ... ، وأهم ما يميز الأسرة الجزائرية التقليدية ذلك الحاجز بين الجنسين وهو حاجز سميك يرتكز على فكرة المحافظة على البقاء الأخلاقي والجسدي للمرأة، واعتبار أن مهمتها مقتصرة على التنظيم المنزلي... وتبرز مكانة المرأة وتصبح ذات أهمية كلما كان لها عدد كبير من ذكوره...[3]

أما في مجال التعليم كان الأمر مقتصرا على أبناء الأعيان لأن الذين إستفادو من هذه السياسة هم أبناء الإقطاعية المرتزقة التي خلفها الفرنسيين.

كما واجهت السلطات الفرنسية بعد إحتلال الجزائر مشكل إدارة السكان حيث وجد المستعمر نفسه لغة هذا المجتمع وعقيدته وتقاليده، فقد حالو المحتل إيجاد مؤسسة تكون بين قواته والجزائريين، وقد أنشأ الحاكم العام دوريفيقو عام 1883م فرعا سماه المكتب العربي وأصبح بعدها مصلحة الشؤون العربية والحقيقة أن تلك الإدارة لم تهتم بشؤون الجزائريين بقدر ماكانت تعمل على إخضاعهم وبسط نفوذها على كامل أنحاء القطر أما الأسرة

---

[1] شعبان اليمين، مصطفى العوفي، الأسرة الجزائرية...الثابت والمتغير، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 22، جامعة الشهيد حمى لخضر، 01 جوان 2017، ص 48-68.

[2] حنان مالكي، الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية -التقليدية والحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، جامعة بسكرة، جوان 2011، ص 49.

[3] نفس المرجع، ص 50.

الجزائرية التقليدية فقد عرفت عدة خصائص سوسيولوجية تسعى لإبراز النموذج الاجتماعي للأسرة الجزائرية التقليدية، التي إنبثقت منها الأسرة الجزائرية المعاصرة وسنذكر ما يلي:

أ- الأسرة الممتدة: وهي العائلة التي تتركب من حليتين أسريتين أو أكثر وتضم أكثر من جيلين إثنين فتشمل الأجداد والأبناء والأحفاد، ويقطن هؤلاء جميعا في محل سكني مشترك، ويمكن أن يكون هذا الإمتداد عموديا فيضم أسرة الأب التي تمثل النواة وأسر أبنائه المتزوجين التي تحيط بها، أو أفقيا فيشمل إتحاد أسر الإخوة بعد وفاة أبيهم.

ب- العائلة تمثل وحدة إجتماعية: لقد تشكلت العائلة في المجتمع التقليدي وحدة إنتاجية غير منقسمة، ونبع تماسك أفرادها من رابطة الدم، ووحدة الملكية بغض النظر عن كونها أرض أو قطيع أو أي رأس مال جماعي آخر. فالملكية العامة في العائلة هي ملكية خاصة لا يجوز بيعها أو تقسيمها ويقول في هذا الصدد الباحث مُحَمَّد الطيبي "فأولوية القرار العائلي على القرار الفردي في مسألة التصرف بأراضي الملك جعل من هذه الأراضي إسمنت العائلة وأحد أسس ترابطها.

ج- العائلة تمثل أسرة أبوية: لقد شكل الجد، الأب وأحيانا الأخ الأكبر رئيسا ومركز القوة في العائلة التقليدية وسلطته نهائية ومطلقة، خولتها له الأعراف والتقاليد والعادات وهو بدوره يسهر على وحدة جماعته وتماسكها وينوب عليهم في الداخل والخارج وهي كذلك أبوية من حيث النسب من حسين النسب (patritineale Agnatique)، ومن حيث محل الإقامة أيضا أي أن إقامة الزوجين تخضع لقاعدة السكن مع والد الزوج.[1]

د- العائلة هي أسرة هرمية: تميزت العائلة الجزائرية التقليدية أيضا بالهرمية أو الطبقية، حيث أن تقسيم العمل والنفوذ والمكانة كان على أساس الجسن والعمر[2] فالسلطة بيد كبار السن من الذكور وعلى رأسهم رب العائلة، وهذا ما شكل هرما سلميا لتوزيع السلطة وعلاقات اجتماعية تراتبية، وتقسيما اجتماعيا خاصا: قسم خاص بالرجال ويمنع على النساء وقسم خاص بالنساء يكون داخل المنزل و يجب على الرجال البقاء فيه في فترة النهار.

هـ- العائلة تجيز تعدد الزوجات وتفرضه: تعتبر الأسرة متعددة الزوجات شكلا من أشكال الأسرة وهي الأسرة التي تتكون من زوج واحد واكثصر من زوجة واحدة بالإضافة إلى أطفال، والزواج يشترط فيه الشرعية التي تكتسب من خلال الإجماع بالموافقة ولا بد أن يكون للزوج أكثر من زوجة واحدة في نفس الوقت لا على فترات متباعدة

[1] حنان مالكي، الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية -التقليدية والحديثة-. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2011، ص 46-47.

وتتسم العائلة بالزواج الداخلي، وهذا لتمثيل رابطة الدم وإبقاء الإرث في يدها عكس الزواج الخارجي الذي يبنى على مصالح إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية قاهرة.[1]

3.1. الأسرة الجزائرية بعد الإستقلال:

بعد إسترجاع الجزائر إستقلالها وجد المجتمع التيارتي نفسه أمام بناء عائلي يجمع بين البناء العائلي القديم والبناء الجديد الناتج عن التغيرات التي أحدثها الاستعمار الفرنسي.[2] في البناء الاقتصادي والإجتماعي والثقافي والسياسي، كما مس هذا التغير البناء الأسري بإعتبار الأسرة الجزائرية وحدة من وحدات المجتمع التيارتي وعرفت ثلاثة أشكال:

شكل الأسرة المحافظة، والتي توجد خاصة في القرى مع وجودها بقلة في المدن ثم شكل الأسرة الإنتقالية التي تجمع بين الأفكار الداعية للعصرنة والأفكار الداعية إلى المحافظة على الأفكار التقليدية، شكل الأسرة المتطورة التي تميل إلى الحياة الأوروبية.[3]

وأشارت الدراسات إلى أنه تبعا لحركة النزوح من الريف إلى المدينة بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة لتتجه نحو شكل الأسرة النووية، تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي، إلا أنه لم يكن بارز بشكل واضح إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضاري المختلف عن الوسط الريفي، ومن نمو إجتماعي وإقتصادي يقوم على الإنتاج الزراعي والحيواني إلى نمط إجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي.[4]

أصبحت الأسرة الجزائرية المعاصرة (النووية)، تتميز بصغر حجمها وتغير وظائفها وتغير مراكز أفراد الأسرة، وخروج المرأة للتعليم وميادين العمل، كما أن التطرور ونمو الإتصال بكل أشكاله والحراك الاجتماعي والإعلامي وتطور التعليم والعلاقات وتوزيع وتبادل الإيديولولوجيا عن طريق الصحافة المكتوبة والإذاعة والكتب والسينما والتلفزيون الذي كان له تأثير على البنية الأسرية وتطورها.[5]

ويمكننا تلخيص المراحل التي مرت بها الأسرة الجزائرية كالآتي:

---

[1] حنان مالكي، المرجع السابق، ص 48.

[2] شعبان اليمين، مصطفى العوفي، مرجع سابق، ص 54-55.

[3] حنان مالكي، مرجع سابق، ص 50.

[4] محمد سويدي، مقدمة في دراسة المجتمع التيارتي، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص89.

[5] عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص122.

أ- مرحلة ظهور العائلة: تعد العائلة إنتاج إجتماعي تعكس صورة المجتمع المتواجدة فيه، وتتطور بتطور ظروف هذا الكيان، ولذلك تعتبر العائلة أحد المؤسسات الأساسية التي تشمل عددا من الرجال يعيشون زواجيا مع عدد من النساء ومعهم الأقارب آخرين وهذا يشير إلى البناء العائلي الذي يشمل الزوج والزوجة.[1]

ب- مرحلة انقسام العائلة: عرفت العائلة الجزائرية الحديثة مرحلة إنقسام خاصة لشكل العائلي البسيط الذي إنحدر منه إنفجار العائلة الموسعة، وحدث هذا في مرحلة ما بعد الإستقلال.

ت- مرحلة ظهور الأسرة الحديثة: الأسرة الجزائرية أخذت إيديولوجية في تكوينها الجديد بحيث رافق هذا التحول الكبير تفكيك في نسق القرابة القديم إلى قرابات صغيرة الحجم مستقلة عنها، يعني تحول الأسرة الممتدة إلى أسرة حديثة نووية، بحيث يعيش أفراد هذه الأخيرة تحت سقف مستقل عن العائلة الممتدة.[2]

ومن أبرز التغيرات التي طرأت على الأسرة نذكر منها: صغر الحجم، تغيير في المركز الاجتماعي لعناصر المرأة سيادة الإتجاهات الديمقراطية، تراجع سلطة الوالدين.

ويمكننا توضيح خصائص الأسرة الممتدة القديمة عن خصائص الأسرة النووية في الجدول رقم 02 التالي:[3]

الأسرة الممتدة	الأسرة النووية
تشكل وحدة اقتصادية متعاونة.	تتميز بإستقلالها الاقتصادي.
قائمة على أساس رابطة الدم أكثر من رابطة الزواج أو مظاهره.	تسودها رابطة الزواج والمصاهرة أكثر من الدم.
تنتشر أكثر في المجتمعات التقليدية والشعبية والريفية.	تنتشر أكثر في المجتمعات الحديثة الحضارية والصناعية.
تسودها علاقات إجتماعية تراتبية هرمية، ويتمتع كبير السن فيها بسلطات واسعة على جميع أفرادها.	تسودها علاقات إجتماعية ديمقراطية مبنية على أساس التفاهم والتعاون وتوزيع الأدوار.

2. التغيرات الاجتماعية وتأثيرها على العلاقات الأسرية:

شهد المجتمع التيارتي منذ الألفية الماضية عدة تحولات جذرية أثرت على عدة مستويات، لا سيما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى سياق سياسة التنمية مما لا شك فيه، هذ التحولات أو التغيرات كما لها تأثير عميق على

[1] حنان مالكي، المرجع السابق، ص 51.
[2] حنان مالكي، مرجع السابق، ص 51.
[3] المرجع نفسه، ص 59.

البنية الأسرية الجزائرية وحالة العلاقات التواصلية بين أفرادها ومع البيئة الاجتماعية، إذ أن الفرد يمر خلال حياته بنمطين مختلفين من الأسرة متمثلا في الأسرة الممتدة والنواة.

أما الأسرة العربية فإن الشكل السائد فيها هو العائلة الكبيرة بالرغم من تنوعها وإنتشارها من حيث السكن، فشبكة العلاقات والتفاعلات الأسرية من خلال تشعب العلاقات الأسرية حيث أن الأب يمارس في الأسرة العربية السلطة الواسعة، والزواج في أغلب المناطق يكون على القرابة والمرأة تدرب على أنها ربة بيت وواجبها الإنجاب.[1]

عرفت الأسرة الجزائرية قديما بمفهوم العائلة حيث تجمع مجموعة من الأشخاص الأحياء تحت سقف واحد ولها مسؤول واحد يقوم بحمايتها وهو الأب أو الإبن الأكبر، فالأبوان في العائلة يحتكران أدوار الإحتفاظ والعناية والحماية وتربية الطفل، ومع مرور الوقت تعرضت الأسرة لتحولات وتطورات عميقة أثرت على مختلف جوانبها حيث فقدت شكلها وبعض وظائفها كأسرة ممتدة لتتجه نحو شكل أسرة نووية صغيرة الحجم مع إحتفاظها ببعض سمات ووظائف الأسرة الممتدة.[2]

أما الأسرة الجزائرية المعاصرة فتميزت بتقليص حجمها وقلة أعضائها وهو ما أدى إلى تغيير العديد من وظائفها ولعل من بينها الوظيفة الإقتصادية التي تظهر جليا في المقارنة بين الأسرة التي كانت في الوسط الريفي المكتفية اقتصاديا، لاعتمادها على الزراعة في تلبية حاجياتها والأسرة المعاصرة تلجأ إلى الاستهلاك الجاهز، كما أن طبيعة الحياة المعاصرة التي فرضت على الاسرة المعاصرة تغيير المكان نتيجة ظروف فرص العمل.[3]

ونذكر من بين أبرز التحولات الأسرية ذات الدلالة في مجتمعنا تراجع الأداء الوظيفي للمؤسسة الأسرية وتخليها عن وظائفها الأصلية تدريجيا، تفكك علاقات القرابة، تغير تصورات وممارسات تقسيم العمل بين الزوجين داخل الأسرة، تراجل سلطة الضبط الاجتماعي خاصة (السلطة الأبوية)، تأخر سن الزواج داخل الأسرة وانخفاض معدل حجم الأسرة، ارتفاع نسبة الطلاق، تحول الزواج من رابطة بين أسرتين إلى رابطة بين شخصين، ومن عقد ديني اجتماعي إلى مجرد عقد إداري.[4]

---

[1] عفاف عبد العليم، إبراهيم ناصر، التنمية الثقافية والتغير النظامي للأسرة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1995، ص 131.

[2] سعيد بن عزة، حقيقة الأسرة في ظل التغيرات الاجتماعية المستمرة وفق المنظور السوسيولوجي، الحكمة لدراسات الاجتماعية، المجلد 09، العدد 03، جامعة الوادي، 2021، ص 64.

[3] سعيد بن عزة، المرجع نفسه، ص 65.

[4] آيت عيسى حسين، السلطة الزواجية في الأسرة الجزائرية "عوامل وانعكاسات صراع القطيعة النسوية والارتداد الرجالي"، علم الاجتماع، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، ص 65.

كما تغيرت طبيعة السلطة في الأسرة المعاصرة التي أصبحت مرتبطة بالوضع الاقتصادي والمركز الاجتماعي والسياسي للأفراد، وأكثر من ذلك هو تغيير في مركز المراة بحيث لم تعد السلطة في الأسرة مرتكزة في يد الزوج ومما زاد في تعميق هذا، فغياب الزوج لفترة عن المنزل وخروج المراة إلى العمل هذا ما سمح لها بممارسة سلطات أوسع بالقياس إلى ما كان لها وهي في الريف سواء بالنسبة للأبناء وشؤون المنزل أو بالنسبة للزوج.[1]

أما في بداية الثمانينات شرعت الدولة الجزائرية في تطبيق سياسة تنظيم النسل، وفي الجانب المورفولوجي سلكت الدولة سياسة عمرانية لتلبية حاجيات السكان، وبدأت في إنجاز مشاريع سكنية ذات نمط عمودي، ونتج عنه تقلص حجم العائلة، بعدما كانت هذه الأخيرة تتميزو بالسكن الجماعي الذي تحيطه سور عالي لا يسمح للمارة برؤية ما يجري بساحة الدار، كون السكن كان يمثل "الإسقاط المكاني لنظام الجماعة"، ومن العوامل التي كان لها تأثير كبير على بنية العائلة في نسقها المعياري، ورغم كل هذا ما تزال التقاليد تمارس ضغطا على الأفراد من المضمون الثقافي المحتضر الذي يلازم البناء العائلي للجماعة.[2]

الأسرة الجزائرية الممتدة التي تضم عدة أجيال، وتعود السلطة فيها إلى الأب الذي يتدبر شؤونها وهذا النمط الذي كان سائدا بشكل كبير يتكون من الزوجين والأبناء المتزوجين والغير متزوجين والاحفاد وبعض الأقارب مع كون هذه الأسرة الأبوية تضم ثلاثة أجيال وتستمد الأسرة القوة من عدد أفرادها الذين يلعبوةن دورا في حياة الأسرة التقليدية الجزائرية من الناحية الاقتصادية، لأن الأبناء يعتبرون قوة إنتاج تلبي حاجيات الأسرة الاستقلالية وتزداد مكانة الأسرة كلما زاد عدد أبنائها الذكور.[3]

أما بالنسبة للأسرة الجزائرية الحديثة أو المعاصرة فإنها تعرضت لتأثيرات ناجمة عن السياسة الاستعمارية الفرنسية وكذلك للسياسات التنموية التي انتهجتها الدولة الوطنية بعد الاستقلال، مما أدى إلى إعادة الهيكلة الاجتماعية حسب المتطلبات الجديدة التي برزت في المجتمع التيارتي، وهذه الهيكلة ليست سوى انعكاسا للتغير السوسيوثقافي في البناء الأسري ومن أهم العوامل التي شكلت تأثيرها البارز في البناء الأسري الحديث حيث أفرزت أنماطا حياتية في الأسرة.[4]

---

[1] السعيد بن عزة، المرجع السابق، ص 66.

[2] أحمد بوذراع، الأسرة والزواج في المجتمع التيارتي، مطبوعة علم الاجتماع العائلي، السنوة أولى ماجحستير، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص ص 76-77.

[3] شعبان اليمين، مصطفى عوفي، المرجع السابق، ص 55.

[4] المرجع نفسه، ص 56.

3. تأثير الميراث على التواصل الأسري:

يعد الميراث أحد العوامل الأساسية التي تحدث تحولات جوهرية في بنية العلاقات الأسرية، إذ يكشف عن مدى قوة أو هشاشة الروابط بين أفراد الأسرة، ففي المجتمعات التقليدية، ينظر للميراث كوسيلة لضمان استمرارية التضامن الأسري غير أن الواقع المعاصر يبرز وجها آخر للميراث يتمثل في تفكك العلاقات و ظهور النزاعات خصوصا عن غياب الإنصاف أو التفاهم، وقد بينت دراسة الأخضر جيهان (2020) أن الخلافات المرتبطة بتقسيم الميراث تعد من أهم أسباب تراجع التواصل الأسري، حيث تؤدي إلى القطيعة بين الأخوة وتضعف شبكة التضامن العائلي، مما ينعكس سلبا على الاستقرار الاجتماعي داخل الأسرة، وبالتالي فإن التعامل غير العادل أو غير شفاف مع مسألة الميراث قد يحول الروابط الأسرية والمواجعة.[1]

4. تأثير الميراث على مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع:

1.4. تأثير الميراث على مكانة المرأة في الأسرة:

يعد الميراث من العوامل التي تحدد مكانة الأفراد داخل الأسرة، حيث يؤثر بشكل مباشر على الوضع الإقتصادي والإجتماعي للمرأة، وفي العديد من السياقات، لاسيما في المجتمع التيارتي، تجبر المرأة على التنازل عن نصيبها لصالح الذكور بدافع العرف والتقاليد، ما يؤدي إلى تهميشها وتقليص دورها داخل الأسرة، هذا التمييز لا يحرم المرأة من حقوقها الإقتصادية فقط، بل يقلل من سلطتها الرمزية ومكانتها ضمن الهيكل العائلي.[2]

2.4. تأثير الميراث على مكانة المرأة في المجتمع:

يؤثر الميراث بشكل كبير على مكانة المرأة في المجتمع، إذ يمثل أحد مصادر التمكين الاقتصادي التي تمكن الفرد من المشاركة في الحياة العامة واتخاد قرارات مستقلة، لكن في كثير من المجتمعات، منها المجتمع التيارتي، تحرم المرأة من نصيبها القانوني في الميراث بفعل الأعراف، مما يضعف من حضورهن في المجال الاقتصادي ويقلل من فرصهن في النفوذ الإجتماعي، هذا التمييز يعزز الفجوة بين الجنسين ويساهم في إستمرار تبعية المرأة ومحدودية دورها في الفضاء العام.[3]

---

[1] جيهان الأخضر، أثر الخلافات الأسرية الناتجة عن الميراث في استقرار العلاقات الأسرية، مجلة الدراسات الإجتماعية، العدد37، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص146.

[2] سامية بن عيسى، التمييز بين الجنسين في توزيع الميراث في المجتمع التيارتي، مجلة الدراسات الإجتماعية والإنسانسة، العدد12، جامعة قسنطينية، ص ص145-162.

[3] فاطمة اليطني، إشكالية الميراث النسوي في المجتمعات العربية، مجلة حقوق الإنسان، ع9، ص88.

5. طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة قبل وبعد توزيع الميراث:

يعد توزيع الميراث من المحطات الحساسة في حياة الأسرة، حيث يمكن أن يكون عاملا في تعزيز العلاقات بين أفرادها إذا تم وفقا للشرع والعدالة، ويمكن في المقابل أن يؤدي إلى نزاعات وتفكك عائلي إذا اختلت معاييره أو تأثرت بالعرف أو التمييز، ففي كثير من الحالات يؤدي التمييز ضد النساء في الميراث أو استحواذ أحد الورثة بغير حق إلى تفاقم الخلافات بين الأأخوة وزرع مشاعر الظلم، مما يضعف الروابط الأسرية، كما أن الضغط على المرأة للتنازل عن منصبها يخلق توترات دائمة قد تستمر لأجيال وتحول الميراث من أداة لإعادة التوازن إلى سبب للتمزق العائلي.[1]

6. تشكّل الصراع الأسري خلال مرحلة توزيع الميراث:

يعد الصراع الأسري الناتج عن توزيع لميراث من أبرز الإشكاليات الإجتماعية في الجزائر حيث تؤدي الأعراف والتقاليد في بعض المناطق إلى حرمان المراة من حقها الشرعي، خاصة فيما يتعلق بالعقارات تظهر دراسة أجرتها الباحثتان "نجوى سعدو" و"كهينة سايبي" أن هذا الحرمان يعود إلى اجتماعات تارخيةي في منطقة القبائل الكبرى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث تم إقرار أعراف تمنع النساء من وراثة الأراضي، ما ساهم في ترسيخ هذه الممارسات عبر الأجيال، وعلى الرغم من أن قانون الأسرة الجزائري يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية التي تضمن حقوق المراة في الميراث إلا أن التضاري بين القانون والعرف يؤدي إلى نزاعات أسرية قد تصل إلى المحاكم، وتسبب تفكك الروابط العائلية. توصي الدراسة بضرورة وضع تشريعات جديدة لحمايق حقوق المرأة في الميراث وضمان تنفيذها.[2]

7. المرأة والميراث "دور المراة في نظام الميراث الجزائري":

تعد المرأة أحد الأطراف الأساسية في نظام الميراث الجزائري، الذي يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية كما ينظمه قانون الأسرة من الناحية القانونية، تتمتع المراة بحقوق ثابتة في الإرث، إذ ترث بصفتها أما، بنتا، أختا وفقا لقواعد الفرائض المنصوص عليها في القرآن الكريم، إلا أن الممارسة الواقعية كثيرا ما تشهد خروقات لهذه القواعد، بفعل الأعراف الإجتماعية التي تميل إلى تفضيل الذكور وتهميش حق المرأة في التملك وفي هذا السياق لا تقتصر إشكالية المرأة في الميراث على كونها "وارثة"، بل تتعداه لكونها فاعلة قد تجبر على التنازل عن حقها، مما يضعف دورها الاقتصادي والاجتماعي داخل العائلة. ومع ذلك فإن التغيرات الثقافية ساهمت في وعي جديد بين

[1] إبتسام معزة، التفاضل بين الذكر والأنثى في الميراث على ضوء قانون الأسرة الجزائري، مجلة البحوث الأسرية، المجلد 4، العدد1، ص ص67-83.

[2] نجوى سعدو، كاهنة سايبي، حق المراة في الميراث في الجزائر بين قانون الأسرة والعرف "دراسة ميدانية بمنطقة القبائل"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص، ص63.

النساء بحقوقهن، مما يجعل من المرأة اليوم طرفا فاعلا ومطالبا بإعادة الاعتبار لدورها في النظام الوراثي الجزائري، ليس فقط كوارثة بل أيضا كمدافعة عن العدالة والمساواة.[1]

[1] سامية بن عيسى، التمييز بين الجنسين في توزيع الميراث في المجتمع التيارتي، مجلة الدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة قسنطينة، ص ص 145-162.

خلاصة:

الأسرة هي النواة الأساسية والاتصال داخل الأسرة، فهي حجر الزاوية في بناء علاقات صحيحة بين أفرادها، إذ يسهم في تعزيز الفهم، وتبادل المشاعر، وحل النزاعات بشكل سلمي وعندما يكون الاتصال فاعلا ومبنيا على الاحترام والانصاف، فإنه يقوي الروابط الأسرية ويسهم في تربية أفراد متوازنين نفسيا واجتماعيا.

لذا فإن الاهتمام بجودة الاتصال داخل الأسرة يعد أساسا لتحقيق الاستقرار والتناغم الأسري.

الفصل الثالث: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

تمهيد

1. مجالات الدراسة

2. منهج الدراسة

3. أدوات جمع البيانات

4. العينة وخصائصها

خلاصة

تمهيد:

من أجل الإحاطة الشاملة بموضوع الميراث وطبيعة الإتصال الأسري في المجتمع التيارتي تم الإعتماد على إطار منهجي يراعي طبيعة الظاهرة المدروسة، من خلال توظيف منهج نوعي وأداء المقابلة نصف الموجهة لما توفره من مرونة في استكشاف تجارب الأفراد بشكل عميق وقد تم تحديد المجالاين المكاني الزماني والبشري بشكل ينسجم مع أهداف الدراسة حيث أجريت المقابلات بمدينة تيارت على عينة قصدية متنوعة من حيث السن والجنس والخبرة مع قضايا الميراث، ويسعى هذا الإطار لجمع معطيات ميدانية تساهم في فهم تأثيرات الميراث على ديناميكيات الإتصال داخل الأسرة الجزائرية.

1. مجالات الدراسة:

1.1. **المجال المكاني**: تم إجراء الدراسة الميدانية بمدينة تيارت ، باعتبارها مجال مكانيا يتميز بتركيبة اجتماعية متنوعة تجمع بين الطابعين الحضري والريفي، مما يسمح برصد أنماط مختلفة من العلاقات الأسرية وتصورات متعددة حول الميراث، وقد تم إختيار هذه المنطقة نظرا لما تزخر به من تنوع ثقافي وتقاليد عائلية راسخة خاصة فيما يتعلق بكيفيات تقسيم الميراث، وأثر ذلك على التواصل داخل الأسرة، كما أن القرب الجغرافي ووجود علاقات إجتماعية تشمل عملية الوصول إلى المبحوثين مما ساعد في جمع معطيات العينة وذات دلالة حول موضوع الميراث.

2.1. المجال الزماني، امتد المجال الزماني للدراسة الميدانية من 2025/05/04 إلى 2025/05/27، وهي الفترة التي تم خلالها إجراء المقابلات نصف الموجهة على مجموعة من الأفراد بمدينة تيارت .

3.1. المجال البشري: شمل المجال البشري لهذه الدراسة عينة قصدية مكونة من 10 أفراد من سكان من مدينة تيارت تم إختيارهم بناء على تجربتهم المباشرة على قضية تقسيم الميراث داخل الأسرة، وقد تنوعت العينة من حيث السن، الجنس، المستوى التعليمي، والدخل الاقتصادي، وذلك بهدف الحصول على تمثيلات متعددة ومتكاملة حول الميراث وطبيعة الإتصال الأسري، وتم إجراء مقابلات كل من الرجال والنساء بمن فيهم الورثة أو أفراد عايشوا صراعات أو تفاهمات مرتبطة بالميراث.

2. منهج الدراسة:

أ- المنهج الكيفي:

يهدف في المقام الأول إلى فهم الظاهرة التي هي موضوع الدراسة، ولذلك يتم التركيز بشكل أكبر على حصر معنى الأقوال، ولهذا السبب يركز الباحث على دراسة عدد قليل.[1]

تسعى الدراسات النوعية في إطارها العام إلى تفسير الحياة الاجتماعية المستمدة من الثقافة والموجودة في التاريخ، تعود إلى أفكار "ماكس فيبر"، ونجد أنها في ظاهراتية "فلسفة دلتاي" التي تنطلق بدورها من بديهية تنص على أن الظاهرة الاجتماعية تتميز بالخصوصية، والهدف الأسمى للفهم هو توضيح الطريقة التي يتبعها الإنسان في بناء المعاني والدلالات التي يحملها للأشياء في عالمه الحي، وتقوم على مفهومين أساسيين، هما الفهم والتفسير ويشتمل الفهم على موقف تفسيري بدلاً من التفسير الذي يركز على السببية، في حين أن التفسير هو التركيز على عملية توليد المعاني فالفهم مرتبط بوجهات نظر الناس، ويهتم به الباحث النوعي بالمعنى الذاتي الأساليب التي

[1] شهرزاد يماني، الأسرة الجزائرية والتأهيل المهني بين طموح الآباء وتحديد الواقع، أطروحة دكتوراه في الإرشاد والتوجيه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماع، جامعة وهران 2، 2009/2008، ص43.

يستخدمها هي المقابلات المكثفة والروايات وتحليل المحتوى، ويلاحظ التركيز الواضح على المعنى الذاتي في التفاعلية الرمزية والظواهر.

3. أدوات جمع البيانات :

يحتاج الباحث خلال رحلة بحثه إلى أدوات مساعدة لاتمامه على أحسن صورة لذلك تتعدد الأساليب التي تستخدم لجمع البيانات اللازمة للتعامل مع مشكلة بحثية معينة .

1.3. الملاحظة بالمشاركة: يعرف hapassade الملاحظة بالمشاركة بقوله:

"هي طريقة يشارك فيها الباحث في الحياة اليومية للمجموعة الإجتماعية موضوع البحث، بهدف مضاعفة المعارف، هذه الطريقة تلقى المسافة الفاصلة بين الباحث.[1]

2.3. المقابلة: حوار لفظي مباشر هادف وواعي يتم بين شخصين (باحث ومبحوث) أو بين شخص (باحث) ومجموعة من الأشخاص بغرض الحصول على معلومات دقيقة يتعذر الحصول عليه بالأدوات أو التقنيات الأخرى، يتم تقييده بالكتابة أو التسجيل الصوتي أو المرئي.[2]

في إطار هذه الدراسة، تم الإعتماد على المقابلة نصف الموجهة كأداة أساسية لجمع البيانات، نظرا لما توفره من مرونة في التفاعل على المبحوثين وإمكانية استكشاف تجاربهم الذاتية والعميقة بخصوص موضوع الميراث، وقد مكنت هذه الأداة من فهم تمثلات الأفراد حول تقسيم الميراث، والصراعات أو أشكال التفاهم التي قد تنشأ داخل الأسرة نتيجة لذلك، كما سمحت للمبحوثين بالتعبير بحرية عن مشاعرهم ومواقفهم من الحفاظ على توجيه الحوار وفق محاور مسبقة تتعلق بعلاقات التواصل، التفاهم، النزاع، ودور القيم الاجتماعية والدينية في تنظيم العلاقات.

4. مجتمع البحث وخصائصه:

– العينة وكيفية اختيارها:

تعتبر عينة الدراسة أهم دعائم البحوث خاصة الإجتماعية، حيث تسمح بالحصول في حالات كثيرة على المعلومات المطلوبة دون أن يؤدي ذلك إلى الإبتعاد من الواقع المراد معرفته.

إعتمدنا في الدراسة الحالية على العينة القصدية حيث اخترنا أفراد من عائلات عاشوا بتجربة تقسيم الميراث، مما سمح لهم بالإجابة عن الأسئلة التي قمنا بطرحها في المقابلة بكل سهولة وقد تم اجراء المقابلة مع 10 أفراد من مجتمع الدراسة.

[1] ثابتي الحبيب، استخدام منهجية الملاحظة– المشاركة وأنسنة أدوات تحليل العمل وتوصيف الوظائف، مقال نشر في مجلة الحكمة، العدد4، 2010.

[2] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1978.

المقابلة	الجنس	المستوى التعليمي	مستوى الدخل الإقتصادي	مكان الإقامة
1	أنثى	ثانوي	متوسط	حضري
2	أنثى	متوسط	متوسط	حضري
3	أنثى	أمي	متوسط	ريفي
4	ذكر	جامعي	جيد	حضري
5	ذكر	جامعي	متوسط	حضري
6	ذكر	متوسط	متوسط	ريفي
7	أنثى	إبتدائي	متوسط	حضري
8	ذكر	ثانوي	جيد	حضري
9	ذكر	ثانوي	متوسط	شبه حضري
10	أنثى	جامعي	متوسط	حضري

العينة القصدية:

وهي من العينات الغير العشوائية (الغير احتمالية) والتي يتم اختيارها بصورة متعمدة ومقصودة من قبل الباحث لتلبية احتياجات بحثه، وهي العينة التي يتم اختيارها في حالة المجتمعات الصغيرة والمتجانسة حيث يختار الباحث المفردات بطريقة مقصودة.[1]

[1] محمود سرحان علي المحمودي ، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، اليمن، 2015، ص176.

تتكون عينة الدراسة من عشر 10 أفراد تم اختيارهم بطريقة قصدية، إنسجاما مع طبيعة البحث الكيفي الذي يهدف إلى فهم تمثلات الأفراد وتجاربهم حول موضوع الميراث وطبيعة الإتصال الأسري في المجتمع التيارتي وقد تم الحرص على تنوع خصائص العينة من حيث الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوضع الاقتصادي ومكان الإقامة، وذلك بغرض تحقيق شامل لمختلف الأبعاد الإجتماعية والثقافية التي يمكن أن تؤثر في الموضوع قيد الدراسة.

كما يوضح الجدول أيضا أن أغلب أفراد عينة البحث لا يمتلكون مستويات تعليمية عالية، غير أن هذا لم يمنعهم من تكوين تصورات واضحة ومعيشة حول موضوع الميراث، وطبيعة الإتصال الأسري، ويعود ذلك بالأساس إلى إحتكاكهم المستمر بالمحيط الاجتماعي، ما أكسبهم خبرات وتجارب حياتية ملموسة في هذا المجال، وهذا يشير أن فهم قضايا الميراث وأساليب التواصل داخل الأسرة لا يرتبط حصريا بالمستوى الأكاديمي بل يتأسس كذلك على الرصيد الاجتماعي والثقافي الذي يتوارثه الأفراد، ويشكل ذاكرتهم الجماعية وتاريخهم الأسري.

لقد تم عرض خصائص عينة الدراسة في الجدول كما هو موضح أعلاه، وعليه سنتطرق إلى علاقة أهداف الدراسة بالأسئلة الفرعية للدراسة والتي وضعناها على شكل محاور أساسية في الجانب الميداني، بحيث تمت صياغة السؤال الأول: هل الأعراف والتقاليد تحدد توزيع الميراث في المجتمع التيارتي؟، وقد حاولنا من خلال رصد المعطيات الميدانية أن نتحرى إجابات المبحوثين حول الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث، وقد بنيت عينة البحث من خلال السؤال الأول أن الأعراف والتقاليد تحدد توزيع الميراث في المجتمع التيارتي.

المحور الأول: الأعراف والتقاليد تحدد توزيع الميراث في المجتمع التيارتي.

1- الأمثال الشعبية جسر إجتماعي للتواصل بين الأجيال في تكريس المسؤولية الاجتماعية لدى الفرد:

ساهمت الأعراف والتقاليد بتشكل ظواهر إجتماعية وإستمرارها في المجتمعات مما أدى هذا ببروز ممارسات إجتماعية للأفراد والجمعات الاجتماعية، فكانت سببا لظهور رأس مال ثقافي متنوع

ينص مضمون المثل الشعبي كما تمثل في إجابات المبحوثين (1-2-5-6-7-9-10) تصورا سائدا في المجتمع المحلي يقوم على الإدانة الأخلاقية للجيل الجديد، الذي يتهم بعدم تقدير تعب الآباء وتفريطهم في الإرث العائلي دون الرأس المال القيمي أو مسؤولية إجتماعية، عبر هؤلاء عن إتفاقهم مع المثل مستشهدين بأمثال موازية تعبر عن الإحباط مثل "خدم يا الشاقي الباقي"، المبحوث رقم (7) "القافز لا تخليلو" المبحوث رقم (10)، بالمقابل ظهرت أصوات نقدية متوازية في إجابات (03) و(4) حيث رصد المبحوثين تعميم المثل، وذكروا بوجود أبناء بارين يحافظون على إرث أسرهم ويطورونه، كما برز في اجابة المبحوث (3) وعي متقدم يميز بين الميراث

المادي والميراث الرمزي القيمي، من خلال القول بأن "ما يورث من وعي يدوم أكثر من تركة مادية"، من جهة أخرى استحضر أحد المبحوثين (8) البعد الديني، معبرا على أن ما يحدث من خلل في التعامل مع الميراث ناتج عن "اختلاف الأعراف وهجر القرآن"، في المجمل، تظهر هذا التصورات وجود صراع قيمي بين الاجيال وتوتر في بنية الإتصال الأسري ناجمة عن تحولات إجتماعية وتراجع في الإستمرارية الرمزية التي كانت تضمنها الأسرة التقليدية الجزائرية.

التحولات الاجتماعية في الرأس المال الرمزي الذي كانت تضمنه الأسرة الجزائرية التقليدية لتعزيز مكانة الأمثال الشعبية عند الفرد التيارتي لتحقيق ثروة في الحياة، وطرحنا مثلا شعبيا آخر هو "دير الراجاء في الله وامشي معاه ولي بغيتو غادي تصيبو تعيا ما طير وتنزل والبنآدم ما يدي غي نصيبوا" من أجل معرفة قيمة العمل الاجتماعي في تحقيق المكانة الاجتماعية مقابل الإرث المادي الذي يتركه الأب للأبناء فكانت إجابات المبحوثين من (01) إلى (10) فهما شعبيا عميقا لمضمون المثل "دير الرجاء في الله.... غير ما تصيبو" حيث عبروا عن توازن واضح بين التوكل على الله والعمل بالأسباب، فالإجابات (1-2-3-5-9) شددت على ضرورة السعي والإجتهاد، وربطت الرزق بالعمل مع التأكيد على أن النتائج تبقى في يد الله "ما تصيب قدامك غير اللي تخدمه بيدك" إجابة المبحوث (9)، و"لازم نديرو الأسباب" إجابة المبحوث (5). بينما ركزت الإجابات (4-6-7-10) على الإيمان بالقدر والرضا بنصيب الإنسان، أما إجابة المبحوث (8)، فدعمت المعنى بمثل شعبي آخر "الكاتبة تجي من بعيد تعيط بالخير، كون راها في كف طير "، مما يعكس رسوخ هذا التصور القدري في الثقافة الشعبية عموما تبين هذه الآراء أن المثل يستخدم لتفسير الفروق في الرزق والحظ، ويشكل أداء نفسية واجتماعية لتخفيف التوتر وتحفيز السعي دون الوقوع في الحسد أو الإحباط.

بالإعتماد على النظرية البنائية الوظيفية يمكن القول أنّ النسق الثقافي يؤدي دورا محوريا لتحقيق التكامل والتماسك داخل الأسرة الجزائرية، خاصة في سياق الميراث والإتصال الأسري. فالثقافة بما تحمله من قيم دينية وأعراف إجتماعية تسهم في تنظيم سلوك الأفراد وتوجيههم بما يحافظ على إستقرار الأسرة وتوازنها، وتظهر المعطيات الميدانية أن هذه القيم لا تزال فعالة في ضبط الخلافات حول الميراث وتسهيل قنوات الإتصال، مما يجعل النسق الثقافي أداة أساسية لضبط العلاقات الأسرية وتحقيق الإنسجام الداخلي، رغم التحديات التي تفرضها التحولات الاجتماعية الحديثة.

2- العادات والتقاليد وسيلة أساسية في نقل القيم بين الأجيال:

من خلال تحليل إجابات المبحوثين، يتضح أن العادات والتقاليد لا تزال تشكل ركيزة أساسية في نقل القيم بين الأجيال داخل المجتمع التيارتي، حيث أكدت عينة الدراسة أن العادات والتقاليد تساهم في نقل القيم بين الأجيال.

خاصة تلك المرتبطة بالإحترام والتواصل الأسري إجابات المبحوثين (1-2-5) ، ومع ذلك عبر عدد من المبحوثين عن وعيهم بضرورة التمييز بين العادات الإيجابية التي تستحق الاستمرار، وتلك التي قد تتعارض مع المبادئ الإنسانية أو التشريع الإسلامي إجابات المبحوثين (3-6-7)، كما أظهرت بعض الآراء تراجعا في الإتزام بهذه التقاليد، نتيجة التغيرات الاجتماعية والثقافية المتسارعة إجابات (1-9) ، رغم هذا التراجع برزت رغبة واضحة في المحافظة على الموروث الثقافي والعودة إلى الجذور التقليدية بإعتبارها جزءا من الهوية إجابة المبحوث (4) "تبان في مجتمع تاعنا أن نصه غير تقاليد مع أن هذا التقدم يحاول يقضي عليها، لكن حنا نعاودو نرجعولها"، في المقابل، كانت بعض الردود خارج السياق المباشر السؤال، ما يعكس تنوعا في الفهم والتعامل مع الموضوع في إجابة المبحوث (8) "غير مرتبطة بمثاني السبعة.

3- الميراث (الورث) مصدر للتوترات المشتركة بين الأجيال:

من خلال إجابات المبحوثين المتحصل عليها طرحنا اسؤال الفرعي أن صراعات الميراث كانت حاضرة بوضوح في الأجيال السابقة، خاصة بين الأجداد والأعمام والأخوال وقد تنوعت أسباب هذه النزاعات بين الأراضي إجابات المبحوثين (1-2-3-4-5-6-10)، الأموال المبحوثين (3-7-9) والذهب والبندقية المبحوثين (8-10) ، السكن المبحوثين (1-5) والمواشي المبحوثين (4-7)، وهذا التنوع يعكس أهمية الميراث في البنية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، حيث تتحول التركة من وسيلة دعم إلى مصدر توتر عند ألاعدالة إجتماعية أو وضوح التقسيم بعض الحالات كما في إجابة المبحوث (7) حيث صرح "نعم كانت هناك صراعات بين أعمامي، كانوا مدابازين على الأراضي لي خلاها جدي"، بلغت والصدام بين الأخوة مما يؤكد أن الميراث يؤثر سلبا على العلاقات الأسرية متى غابت الحكمة والتنظيم العادل.

تعد علاقة الفرد بالأرض من أعمق العلاقات التي تربطه بالبيئة و المجتمع، إذ تمثل الأرض بالنسبة له مصدر للأمن والإنتماء والاستقرار، فضلا عن كونها رمزا للهوية وإرتباط للجذور، اما في السياق الجزائري تكتسي الأرض مكانة خاصة في المخيال الاجتماعي والاقتصادي، إذ لا تعتبر فقط موردا ماديا بل تحمل دلالات معنوية تتصل بالشرف و العائلة و الميراث و يتنوع إهتمام الأفراد بها حسب ظروفهم الاجتماعية والإقتصادية فالبعض

يسعى لستغلالها في النشاط الزراعي حفاضا على إستمرارية التقاليد الزراعية أو بحثا عن مورد دائم، بيما يرى آخرون فيها فرصة إقتصادية فيفضلون بيعها للإستفادة من عائدها المالي لتلبية الحاجيات اليومية، كما تبرز فيئة ثالثة تهتم بإمتلاك الأرض بغرض بناء سكن، خاصة في ضل أزمة السكن التي تعرفها العديد من المناطق الجزائرية وهكذا تتعدد دوافع التمسك بالأرض أو التصرف بها لكنها تضل دائما عنصرا محوريا في حياة الفرد و الأسرة و مجالا لصراعات أو تفاهمات تتصل بالهوية و الميراث و أسلوب العيش

4- الميراث بين سلطة الوساطة الاجتماعية وسلطة القانون:

أظهرت إجابات المبحوثين تنوعا في أساليب حل صراعات الميراث، بين ما هو تقليدي وما هو رسمي، في السابق كانت الوساطة العائلية والدينية تلعب الدور الأبرز حيث أوضح المبحوث إجابة (2) أن "بكري كانت عن طريق الإمام أو شيخ كبير عنده رأي وحكمة" وهو ما أكدته أيضا إجابات المبحوثين (3-4-5-7-10)، التي أشارت إلى حل المشاكل عن طريق الإمام أو عن طريق شيخ قبيلة يحظى بالإحترام في الدوار أو الفيلاج، هذه الطريقة وصفت بأنها كانة ودية ومرتبطة بالحكمة والتقدير الاجتماعي في المقابل أشار بعض المبحوثين إلى أن هذه الآليات التقليدية لم تعد كافية دائما، إن صرح أحد المبحوثين (3) بأنه في حالة عدم التفاهم تحال إلى المحكمة وهو ما يتقاطع مع ما ورد في إجابات (1-6-8-9) التي أكدت أن الحل يكون عن طريق المحكمة "أو أن الأغلبية تروح للعدالة.

يعكس هذا التحول في تراجع مكانة الوساطة العرفية، مقابل تصاعد دور القضاء الرسمي في الفصل في النزاعات إلى ظل التحولات التي تستهدفها الأسرة الجزائرية تغيير الروابط الاجتماعية بين أفرادها، وأنتقلت الأسرة من قيمة الخضوع والإحترام من سلطة الجاه (إمام، شيخ دوار أوفيلاج) إلى سلطة القانون أي تخلي الفرد الجزائري عن الوساطة التقليدية الحداثية إلى تمثلها العدالة الرسمية، وفي سؤال تدعيمي "في الوقت الحالي ما رآيك في طريقة التي يتم توزيع الميراث في مجتمعك؟" حول موقف المبحوثين، حيث كشفت المبحوثين عن آراء متباينة واضح افي مواقع إتجاه طريقة توزيع الميراث في المجتمع، فقد أبدى البعض عدم رضاهم عنها بسبب وجود ظلم أو تلاعب إجابات المبحوثين (1-2-6-8-10)، وأكد بعضهم على ضرورة تدخل السلطة لضمان الحقوق وهذا ماعبر عنه رقم المبحوث (1)لقوله "مانيش راضية عليها يجب تدخل السلطة" ، في مقابل رأى آخرون أنها طريقة عادلة إذا طبقت وفق الشريعة المبحوث (5) خاصة مع تطور الوعي القانوني وظهور تحسن نسبي في إنصاف المرأة ، المبحوثين (4-7)، كما أشار أحدهم إلى أهمية تجاوز الأعراف المخالفة للشريعة لترسيخ ثقافة العدل والمساواة إجابة المبحوث (03) " لا يزال المجتمع بحاجة إلى ترسيخ ثقافة العدل والمساواة في الميراث وتجاوز الأعراف التي

تخالف الشريعة"، رغم عتراف بعض المبحوثين بأن الطريقة أصبحت صحيحة نوعا ما المبحوث (09) إلا أن الإقناع والقبول الاجتماعي لا يزالان يشكلان تحديا.

يعكس عدم الرضا عن الوساطة الاجتماعية في قضايا الميراث داخل المجتمع التيارتي إلى تحولات عميقة في تمثلات الأفراد للعدالة ، فرغم أن الوساطة العائلية كانت تاريخيا أداة اتصالية فعالة لحل النزاعات وضمان التماسك الأسري فإن النتائج الدراسة الميدانية تظهر تراجعا في ثقة بعض الأفراد بهذه الألية وخصوصا في الحالات التي تشوبها "التحيزات"، "الضغوطات العائلية"، "غياب الشفافية" إذن عدم الرضا عن الوساطة الاجتماعية يعكس تغيرا في تصور الأفراد للعدالة وحقوقهم داخل الأسرة، ويؤشر إلى الحاجة لإصلاح هذه الآلة أو ربطها بالقانون لضمان نزاهتها وفعاليتها.

أبدى عدد من المبحوثين عدم رضا هم بسبب استمرار الظلم، خاصة تجاه نساء وتدخل العادات والحساب القانون والشرع إجابات المبحوثين (1-3-6-8) ، بينما عبر آخرون على رضاهم واعتبروا أن التوزيع عادل ومطابق للشرع إجابات المبحوثين (2-4-5-9-10) كما ظهر رضا جزئي في إجابة المبحوث (07) "نوعا ما رغم العدالة وكل شيء ما زالت للآن صراعات على قضية الميراث" مع الإقرار بوجود صراعات مستمرة رغم العدالة الرسمية.

5- قضايا الميراث من الوساطة الاجتماعية إلى سلطة القضاء:

أظهرت إجابات المبحوثين تنوعا في طرق التعامل مع قضايا الميراث ومواقف متباينة من عدالة التوزيع، فقد أشار البعض إلى أن حل النزاعات يبدأ عادة بشكل ودي، من خلال التفاهم بين الورثة بحضور الإمام أو كبار العائلة إجابات (01-02) "نحشم من بعض الوجوه" غجابة المبحوث (01)، لكن إذا فشل الصلح يلجأ إلى القانون كفيصل إجابة المبحوث (3) من جهة أخرى يرى البعض أن الطريقة المعتمدة لتوزيع الميراث تكون عادلة إذ نال كل ذي حق حقه، إجابة المبحوث (2) كما أشار أحد المبحوثين إلى تحسن نسبي في وضع المرأة حيث أصبحت تأخذ حقها كاملا بخلاف ما كان في السابق إجابة المبحوث (4) "عن طريق المحاكم والبعض إلى الإمام كي ما يتفاهموش لأن في النهاية ما يوصلوش للطريقة المليحة".

أما في ما يخص طرق التوزيع، فقد تم التطرق إلى اللجوء إلى المحاكم أو الامام إجابة المبحوثين(4-7) أو (إتفاق بين الورثة) إجابة المبحوث (05) رغم أن البعض أكد أن الحل الأمثل هو التوزيع وفق الشريعة الإسلامية المبحوثين (5-6)، إلى أن الآخرين عبروا عن عدم رضاهم بسبب الظلم أو الجهل بأحكام الشرع الممبحوثين (6-8)، "لي يصنع الأوراق هو من هو من يستفيد فعليا" المبحوث (10)، في المقابل، رأى بعض المبحوثين أن

التفاهم موجود أحيانا، حيث يتم التقسيم كما أمر الله المبحوث(5)، بينما يرى آخرون أن القانون ساعد نوعا ما في تحسين العدالة بفعل وعي الورثة لقول المبحوث رقم (7)"احالتها الى المحكمة وفي بعض الأحيان تراضي من طرف الورثة" حتى وإن ضل الإقناع غائبا أحيانا لدى البعض المبحوث (9).

تعد العلاقة بين النسق الاجتماعي المتمثل في **الوساطة** والنسق القانوني المتمثل في **القضاء الرسمي** علاقة تكاملية ضمن بنية المجتمع، خاصة في قضايا حساسة مثل الميراث فمن منظور تكامل الوظائف يؤدي كل من النسقين دورا مختلفا لكنه متكامل في حفظ التوازن الاجتماعي، تقوم الوساطة التقليدية على قيم الجماعة والتفاهم والمرونة، وتسعى إلى حل النزاعات بشكل ودي يحفظ الروابط الأسرية ويجنب اللجوء إلى المواجهةو القانونية، في المقابل يوفر النسق القانوني مرجعية رسمية تحتكم إليها عند تعذر الحل ويضمن الحقوق الأفراد بناءا على القوانين المستمدة من الشريعة، هذا التكامل يسمح بتعدد مستويات الحسم في النزاع، تبدأ المحاولات عادة بالوساطة الاجتماعية فإن لم تنجح يلجأ إلى القضاء كسلطة فاصلة وبالتالي فإن النسقين لا يتعارضان بالضرورة بل يمكن أن يشكل معا منظومة متوازنة تجمع بين المرونة الاجتماعية والصلابة القانونية لضمان العدالة والاستقرار داخل المجتمع .

6- قضايا الميراث من ثقافة التفاهم إلى مشكل النزاع الاجتماعي بين أفراد الأسرة في المجتمع التيارتي:

لمعرفة علاقة المبحوث بقضية ميراث الأسرة طرحنا السؤال رقم 09 "هل مررت أنت أو أحد من عائلتك بتجربة ميراث؟ ماهي؟ بحيث تظهر إجابات المبحوثين (1-10) أن العديد منهم مروا بتجارب شخصية أو عائلية متعلقة بالميراث، وقد تفاوتت هذه التجارب بين التفاهم والنزاع، فقد أشار بعضهم الحالات التوزيع العملي مثل تحويل "الحوش" من طرف الزوج المبحوث رقم (1) أو بروز عدد الخلافات بعد وفاة الوالدين تدريجيا مع طرح مسألة التقسيم المبحوث (2) "نعم، وفاة الوالدين مكانوش يفكرو في الورث ومن بعد ولا موضوع الورث يبان بشوية، وكي جينا نهدرو على الورث كيفاش نقسموه بدات تبان الخلافات الصغيرة التي لم تكن في حسبان "، وذكر أحدهم أن تقسيم تركة الجد بتفاهم لكنه تعرقل بسبب رفض بعض الورثة التقسيم في تلك المرحلة إجابة المبحوث(3)، في المقابل، لم تمر إحدى المبحوثات بتجربة مباشرة لكنها ذكرت تجربة والدتها المبحوث (4) بينما عبر مشارك آخر عن حالة تعود إلى أكثر من 32 سنة دون أن تقسيم الميراث أو يستفيد منه أحد" المبحوث (5)، تعود قصة هذا الخلاف إلى سنوات طويلة وهذا راجع إلى عدم وصول الورثة إلى حل نهائي يرضي الجميع بسبب رغبة كل وارث على تقسيمها كما يريد هو وتم الرجوع إلى حلها إلى الوساطة الاجتماعية والمحاكم لكنها ما زالت على ما هي عليه كما صرحت إحدى المبحوثات بأنها لم تنل حقها من شقيقها المبحوثة (6)، تجارب

أخرى أظهرت نزاعات حادة بعد وفاة الأب خصوصا عند تقسيم الأراضي كما اكد المبحوث رقم (7) بقوله "نعم بعد موت الاب واجهنا مشاكل مع اخوتي حول قضية ميراث الاب وتقسيم الأرض"، أو في حالة رفض الأعمام إعطاء الحق لوالد المبحوث مما أدى إلى اللجوء المحاكم المبحوث (8)، وتنوعت الأملاك المتنازع عليها بين أراضي ومحلات تجارية المبحوث (9)، ومن جهة أخر صرح أحد المبحوثين أنه لم يمر بهذه التجربة لأن أفراد العائلة "سمحو لبعضاهم لبعض" ولم يدخلوا في نزاع المبحوث (10).

7. أطراف النزاع في الميراث داخل المجتمع التيارتي:

أظهرت إجابات المبحوثين أن أغلب النزاعات حول الميراث تدور داخل الدائرة الأسرية القريبة، مما يعكس هشاشة العلاقات العائلية عند التعامل على الحقوق المادية. فقد ذكرت إحدى المبحوثات أن النزاع كان "بين الخاوة في بعضاهم" المبحوث (1) بينما أشار آخر إلى خلاف والدته مع أخوها المبحوث (2) وأظهرت إحدى الحالات أن النزاع شمل الأب وإخوته المبحوث (3) ما يعكس تعقيدا كبيرا في علاقات الورثة وأكدت المبحوثة أبها لم تأخذ حقها من شقيقها المبحوثين (4 و 6) بينما صرح آخر أن النزاع كان مع أعمامه مما إضطرهم للجوء إلى المحكمة المبحوث (8)، كما وردت حالة خلاف مع الخال بشأن الأرض والمحلات المبحوثين (9 10) إضافة إلى حالة خاصة كان فيها أحد الغخوة إماما ورغم ذلك حصل خلاف حول التقسيم المبحوث (7)، ومن اللافت وجود حالة مزمنة لم يتم تقسيم الميراث منذ 32 سنة ولم يستفد منه أحد المبحوث (5) وهو ما يبرز حجم الإهمال والتعطيل الذي قد يصيب قضايا الميراث داخل العائلات .

يعد الصراع الإخوة من جهة والأبناء مع الأعمام والأخوال من جهة أخرى من أبرز أشكال التوتر الأسري التي تبرز في سياق تقسيم الميراث داخل المجتمع التيارتي، ففي الكثير من الحالات يتحول الميراث من رابط الإستمرارية إلى بؤرة للصراع، حيث يتنازع الاخوة بسبب الطمع أو التفاوت في مساهمة في رعاية الوالدين، أو بسبب الغموض في تسيير ممتلكات الأسرة كما تنشأ صراعات بين الأبناء والأعمام أو الأخوال خاصة عندما يكون هؤلاء قد تصرفو سابقا في أملاك الجد أو تدخلوا في الشؤون المالية للأسرة وتزداد حدة هذه النزاعات في غياب وثائق رسمية أو حين يستخدم العرف لتبرير الإقصاء أو تفضيل طرف على طرف آخر.

أظهرت آراء المبحوثين تباينا واضحا في تقييمهم لوساطة "الجاه" في حل نزاعات الميراث حيث عبر غالبتهم عن عدم رضاهم بهذه الطريقة، معتبرين أنها تؤدي إلى ضياع الحقوق، إذ أشار أحدهم إلى أن الجاه يقف مع "الظالم" ويدفع بالمظلوم إلى التنازل بسبب الحياء والضغط الاجتماعي المبحوث (5)، وذكرت أخرى أن الجاه "يخوف الناس ويخرج فيهم ". كما رفضت وساطته لعدم إمتلاكه المعلومات الكاملة مما يجعله يحكم بغير عدل

المبحوثة (2)، أو لأن البعض لا يعترف به أصلا ولا يتقبله كوسيط المبحوثين (1-9-10)، أومن جهة أخرى رأى بعض المبحوثين أن الجاه يمكن أن يكون مفيدا في ظروف خاصة إذا كان يتمتع بالحكمة والإحترام ويساهم في الحفاظ على صلة الرحم وتفادي المحاكم الاجابة (03). لكن حتى هذا الرأي ظل مشروطا بمدى أهمية حيادية صاحب الجاه. المبحوث (8).

8- التراضي شرط إجتماعي لقبول التركة في تيارت:

تظهر إجابات المبحوثين حول سؤال ميلا واضحا نحو القبول، حيث اعتبر معظمهم أن التراضي وسيلة إيجابية لحل الخلافات بعيدا عن تعقيدات المحاكم. عبر المبحوثين في الإجابات (2-3-4-5-6-7-8-9-10) أشاروا إلى أهمية في تحقيق التفاهم الإجابة (2) وشرط عدم الظلم فيه إجابة (3) "نعم مقبول إجتماعيا، بشرط أن يتم دون ظلم أو ضغط على أحد الأطراف" وكونه يضمن الحقوق ويحافظ على العلاقات الأسرية (إجابة (4) بإضافة إلى كونه يوفر الوقت والجهد الإجابة (5) كما تم التأكيد في إجابة (9) أن هذا النوع من الحلول مقبول لكنه نادر التطبيق في الواقع، خصوصا في ظل الخلافات الكبيرة حول الميراث. في حين عبر إجابة واحدة فقط (01) عن عدم قبول تراضي معللة ذلك بغياب التفاهم بين أفراد الأسرة بالتالي، نستنتج أن التراضي العائلي مقبول اجتماعيا عند توفر شروط العدالة والتفاهم لكنه قد لا ينجح في سياقات عند توفر يغيب في الإنسجام والثقة بين الورثة.

يعد التراضي من الشروط الأساسية لتحقيق التوازن الاجتماعي داخل الأسرة، وفقا لما تطرحه النظرية البنائية الوظيفية التي ترى أن الاستقرار النسق الاجتماعي يعتمد على أداء الأدوار في إطار التفاهم والانسجام بين الأفراد، فالتراضي في قضايا حساسة مثل تقسيم الميراث لا يقتصر على الجانب القانوني أو المالي فقط بل يمثل قيمة إجتماعية وأخلاقية تعزز تماسك الأسرة وتقلل فرص النزاع والانقسام، وعندما يبنى التراضي على الحوار والإعتراف المتبادل بإحترام إحتياجات كل فرد فإنه يسهم في تكامل الوظائف.

يشكل الميراث موضوعا حساسا في المجتمع التيارتي حيث لا ينظم فقط بالقانون بشكل كبير في تحديد كيفية توزيعيه، تلعب هذه التقاليد دورا في ترسيخ قيم معينة وقد تؤدي أحيانا إلى نزاعات عائلية تختلف طرق حل هذه النزاعات بين اللجوء إلى المحكمة أو الإمام أو التراضي العائلي، كما تختلف وجوهات النظر بين الأجيال حول عدالة التوزيع.

المحور الثاني: الخلافات التي تثار حول الميراث في الأسرة الجزائرية

تتعتبر قضية الميراث من أبرز أسباب الخلاف داخل الأسرة الجزائرية حيث يؤدي إلى توتر العلاقات بين الورثة، غالبا ما تنجم هاته الخلافات عن الجهل بالقانون، والطمع والرغبة في الإستحواذ على التركة من طرف بعض الأفراد، تؤثر هاته النزاعات سلبا على تماسك الأسرة وقد تصل إلى قطيعة في الكثير من الحلالات تحال القاضايا إلى المحاكم، إلا أن العدالة لا ترضي جميع الأطراف دائما، ورغم ذلك يحاول البعض الحفاظ على العلاقات العادية بعد إنتهاء النزاع حفاظا على الروابط العائلية.

1- مشاكل الميراث ظاهرة إجتماعية مفككة للروابط الإتصالية:

تبرز إجابات المبحوثين أن النزاع حول الميراث يعد ظاهرة متكررة في المجتمع التيارتي لكنها ليست أمرا طبيعيا في نظر الغالبية، بل نتيجة لإختلالات في القيم الأسرية والوعي الديني، فقد أشار البعض إلى أن "الخلافات نتيجة لضعف الوعي وغياب الحوار والعدل" المبحوث (3) في حين أرجعها آخرون حيث قالت إحدى المبحوثات "ليس عادي لأنه يسبب المشاكل الأسرية ... تنايفت انا وخويا" المبحوث (6) بينما أضاف مبحوث آخر "عدم المفاهمة وطمع" المبحوث (10) كما عبر البعض عن أسفهم بتحول هذه الخلافات إلى سلوك مألوف "أصبح الأمر عادي لأنه حاليا ربما لا بيت يخلو من هذه المشاكل" المبحوث (07)، رغم ان الميراث أمر من الله "الذكر يسال والأنثى تسال" المبحوث (10)، وأكد عدد من المبحوثين أن هذه النزاعات تؤدي إلى نتائج مؤلمة كقطع "صلة الرحم" المبحوث (08)، أو حتى القتل مبحوث (01)، في المقابل ظهرت مواقف إيجابية تعلي من قيمة الروابط الأسرية، كما ورد في قول إحدى المبحوثات "المال حاجة تافهة مقابل إخوة وعائلة طيبة" الإجابة المبحوث (02)، بناءًا على ذلك فإن هذه الظاهرة تعبر عن أزمة ضمير جمعي تتطلب معالجة شاملة تقوم على تربية الدينية والحوار وتكريس العدالة داخل الأسرة.

يشكل الضمير الجمعي أحد المفاهيم المركزية لسوسيولوجية "إيميل دوركايم" حيث يمثل مجموع المعتقدات والقيم والمعايير الأخلاقية المشتركة بين أفراد المجتمع والتي توجه سلوكهم وتضفي على الجماعة وحدة وتماسك، بالنسبة لـ "دوركايم" لا يكون الفرد معزولا في أفعاله بل خاضعا لقوة معنوية جماعية تحدد ما هو مقبول و مرفوض داخل المجتمع، وفي سياق الأسرة ينعكس الضمير الجمعي من خلال تمثل الأفراد لمسائل مثل: الميراث التضامن...وغيرها، وعندما يضعف هذا الضمير تتفكك الروابط التقليدية وتزداد حدة النزاعات لذا يري دوركايم أن الضمير الجمعي ضوري لتحقيق التوازن الاجتماعي، لأنه يوحد الأفراد حول منظومة قيمة مشتركة تضمن الاستقرار والانسجام داخل الأنساق ومنها النسق الأسري وتتعدد العوامل الرئيسية التي تسهم في تضاعف مشاكل

الميراث داخل المجتمع التيارتي ويعود ذلك تداخل الأبعاد القانونية إجتماعية ثقافية واقتصادية ومن أبرز هذه العوامل: غياب التوثيق ورفض تسجيل الممتلكات باسم الورثة مما يؤدي إلى غموض ونزاع بعد وفاة الوالد كما يلعب الجهل بالقانون دورا كبيرا إذ يجهل الكثير من الأفراد حقوقهم خاصة النساء مما يجعلهم عرضة للتهميش، أو "الحقرة"، يضاف إلى ذلك التحولات الاجتماعية التي أضعفت الروابط العائلية التقليدية وزادت من النزعة الفردية والمادية، حيث أصبح كثيرون ينظرون إلى الميراث كوسيلة لتحقيق الربح الشخصي بدل كونه إستمرار رمزية للأسرة، ولا يمكن إخفاء تأثير التمييز القائم على النوع الاجتماعي حيث لا تزال بعض الأعراف تقصي الإناث أو تقلل من نصيبهن تحت ذرائع إجتماعية، كما تساهم الوساطة التقليدية الغير محايدة أحيانا في تكريس الظلم بدل حله، مخصوصا عندما تكون خاضعة للضغوط أو إعتبارات عاطفية كل هذه العوامل تترابط لتنتج نزاعات حادة، تهدد التماسك الأسري، وتفرغ قيم التضامن من مضمونها الحقيقي.

اختلفت إجابات المبحوثين حول أسباب الخلافات في الميراث ، فالمبحوث رقم (01)، يصرح: " قالو إن النساء أحيانا سببوا مشاكل بين الإخوة"، والإجابة (02)، ذكرت "الطمع وحب المال"، "كما ان التدخل الناس برانيين في الأمور الأسرية ما يزيد المشاكل المبحوثة (03)، قالت ان السبب ليس المال ولكن سوء النية وعادات غير عادية، المبحوثة (04)، بعض الرجال "مايحبوش يعطوا البنات نصيبهم من الميراث"، الإجابة (06): ركزت على الظلم والطمع"، المبحوث (07)، قال:"أن الجشع والتسلط من الأخ الأكبر من فرق بين حقوق البنات والأولاد سبب الخلاف"، المبحوثين (08، 10)، قالو أن عدم التفاهم والطمع سبب مهم، وأخيرًا إجابة المبحوث (08) وضحت أن الخلاف يكون على تقسيم الأشياء مثل "البيت والسيارة بين إخوتي".

تشير إجابات المبحوثين في سؤال تباينا واضحا بخصوص تأثير الخلافات حول الميراث على التماسك الأسرة الجزائية، حيث اعتبر العديد منهم أن هذه الخلافات تهدد بشكل مباشر روابط العائلة، كما في الإجابات (3-4-6-7-8-10)، حيث أشاروا إلى أن النزاعات تطول وتنتقل بين أجيال مسببة تفككا وقطيعة في العلاقات، بينما رأى آخرون، أن الأمر مبالغ فيه وأن الميراث ليس السبب الرئيسي للخلافات الأسرية الإجابات (1-2-5-9) وهذا يعكس واقعا إجتماعيا معقدا تتدخل فيه أسباب أخرى غير المال.

أغلب إجابات المبحوثين أكدوا أن العلاقات العائلية لم تبقى عادية بعد التنازع حول الميراث، إجابات المبحوثين (9.6.5.4.3.1،9.2،10)، حيث أشاروا إلى أن الخلافات أدت إلى التفرقة وتوتر والعداوة، بل وحتى انقطاع العلاقة بين الأخوة، كما في الإجابة (06)، عبر البعض عن أنا المجتمع أحيانا ينظر بالسلبية لمن يطالب بحقه إجابة (01)، وفي حين أظهرت إجابات أخرى أن إنعدام الثقة والشعور بالظلم المتبادل يزيد من

تفاقم الوضع الجواب (4)، ومع ذلك قدم جواب (2) استثناء إيجابيا، حيث أشار إلى أن العلاقات قد تبقى جيدة إذا تم الوصول إلى حل عادل وشرعي يرضي جميع الأطراف مما يدل على أن العدالة والإنصاف هما مفتاح الحفاظ على الروابط الأسرية لمثل هذه الحالات.

تعد العداوة بين أفراد العائلة، خاصة في سياق نزاعات الميراث مؤشرا إجتماعيا خطيرا على تفكك الرابطة القرابية وانهيار أسس التضامن الأسري، فعندما تتحول العلاقة بين الإخوة أو بين الأبناء والأقارب إلى صراع مفتوح تغذيه مشاعر الحقد والإتهام فإن ذلك يدل على تآكل الروابط الرمزية التي كانت تقوم على الثقة، التفاهم والإحترام المتبادل وتشير هذه العداوة إلى ضعف تأثير الضمير الجمعي وتراجع سلطة الأعراف والوساطة العائلية التي كانت تلعب دورا في ضبط النزاعات والحفاظ على الحد الأدنى من الانسجام، بل إن هذه العداوة قد تتحول إلى قطيعة دائمة مما يفرغ مفهوم العائلة من محتواها الاجتماعي والوجداني، ويجعل من الميراث لحظة إنكشاف هشاشة الروابط بدل أن يكون إستمرارا لها وبذلك تصبح العداوة مرآة واضحة لنهاية الرابطة الاجتماعية والقرابية وتحول الأسرة من مجال التضامن إلى ساحة الصراع في ظل غياب أليات فعالة للتوفيق والعدالة.

2- علاقة الورثة بالقانون في المجتمع التيارتي:

قمنا بوضع سؤال لمعرفة طريقة تعامل العائلات عادة مع هذه الخلافات: بحيث تتفق معظم إجابات المبحوثين على أن الجهل بالقانون يلعب دورًا كبيرًا في نشوب الخلافات حول الميراث المبحوثة (01)، تشير إلى أن "الناس ما يعرفوش القانون"، بينما المبحوث (2) توضح أن الخلافات ليست فقط بسبب الجهل بل أيضا برفض إعطاء الحقوق، اما المبحوثة رقم (03) فتربط بين الجهل بالقانون والشريعة وتأثيرهما في النزاعات وقطع صلة الرحم، ويضيف المبحوث (4) أن عدم الثقة في القانون بسبب تكاليف اللجوء إلى القانون يزيد من المشكلة وتؤكد الإجابة (05) أن معرفة القانون والشرع كانت كفيلة بمنع تفكك العائلة بسبب المال، كما تدعم الإجابات (07-08-10) فكرة أن معرفة بالقانون تمحي الحقوق وتقلل الخلافات في حين تشير المبحوث (9) إلى أن بعض لا يرضى بحقه حتى مع وجود القانون ما يزيد النزاع، إذا كان الجهل بالقانون وضعف تطبيقه، إلى جانب عوامل نفسية واجتماعية تفاقم النزاعات العائلية حول الميراث.

تظهر إجابات المبحوثين على سؤال (ما هو هذا السؤال) تباينا في طرق التعامل العائلات مع خلافات الإرث، حيث يلجأ البعض إلى القانون والمحاكم كحل نهائي لحسم النزاع (إجابات 1-6-7-10) "الرجوع إلى المحكمة" أو "حاليا بإحالتها للقانون، بينما يفضل آخرون حلول ودية وتفاوض والصلح العائلي من خلال كبار السن أو التفاهم بين الأطراف الإجابات (2-3-6-8)، في المقابل، تشير بعض الإجابات أن الخلافات قد

تستمر لفترات طويلة دون حل نتيجة العناد وغياب الإعتراف بالخطأ أو رد الحقوق لأصحابها، الإجابات (4-5-9) الخلاف دائم عام بطول منيفين بعضاهم، وهذا يعكس أن سلوك العائلة في مثل هذه المواقف يعتمد بدرجة كبيرة على ثقافتها الداخلية وقيم أفرادها وهذا ما قرته إجابة المبحوث رقم (6).

أما عن مدى إنصاف المحكمة في تقسيم الإرث فكان هناك تباين في إجابات المبحوثين، فقد أقر بعضهم بأن محكمة "أنصفتهم وأعطتهم حقوقهم" الإجابة (6) إلى أن آخرين أشاروا إلى أن "العدالة القضائية لم تكن كافية أو فعالة" أو لأن الحكم القضائي لم يرضي جميع الأطراف الإجابة (05)، مما أدى إلى إنقسام وعداء داخل العائلة كما عبر أحد المبحوثين على أن المنظومة القضائية تحتاج لتنظيم يتجاوز مجرى التشريع الجواب (08) من جهة أخرى أوضحت إجابات المبحوثين (01-02-03)، أن بعض العائلات "لم تلجأ إلى محكمة أصلاً، إما تجنب الإجراءات أو لأنها اعتمدت على وسائل بديلة في حل النزاع".

3- الورثة وسيكولوجية تملك الميراث:

يتضح من إجابات المبحوثين أن "الطمع وحب المال" هو الدافع الرئيسي للإستحواذ بعض أفراد العائلة على الورث، حيث عبر الكثيرون عن ذلك بصيغ مختلفة مثل "الكرش كبيرة" الإجابة (2)، أو حب المال إجابة (7)، كما أشار بعضهم إلى "حب التسلط والتحكم" إجابتين (1-5) خاصة من قبل الإبن الأكبر أو الأقرب للوالد، وسلطت بعض الإجابات (3- 4-5) الضوء على عوامل آخرى، مثل: استغلال ضعف الورثة "غياب التوثيق و"إنعدام القناعة"، مما يزيد من حدة الصراع كذلك نبهت إجابات المبحوثين (8-9) إلى البعد الأخلاقي والديني، حيث نسي الحساب والعدالة، مما يؤدي تفكك العلاقات الأسرية.

مشاكل الميراث تؤدي إلى تفكك الروابط الأسرية وتضعف الإتصال بين أفراد العائلة، فالعلاقة مع القانون في قضايا الميراث يشوبها ضعف الوعي وتغليب العرف على النص القانوني، ويتعامل الورثة مع الميراث كحق شخصي مطلق، ما يثير النزاعات السيكولوجية المرتبطة بالميراث تحركها المشاعر.

المحور الثالث: يساهم الميراث في توتر العلاقات داخل الأسرة الجزائرية:

يعد الميراث من أكثر المواضيع التي تظهر مدى قوة وهشاشة العلاقات داخل الأسرة، خاصة بعد وفاة أحد الوالدين فعلى الرغم من الروابط العائلية التي تبدو متينة في الظاهر إلا أن لحظة تقسيم التركة كثيرا ما تكشف عن توترات كاملة وصراعات غير ظاهرة وفي بعض الحلالت يتحول الخلاف حول الميراث إلى قطيعة دائمة بين الأخوة والأقراب نتيجة طغيان المصلحة الشخصية أو سوء التفاهم.

1- شكل العلاقات الأسرية قبل تقسيم الميراث:

إتفقت معظم إجابات على أن العلاقات بين أفراد العائلية قبل مشكل الميراث كانت في الغالب عادية وجيدة ومبنية على محبة والتماسك إجابات المبحوث (1-2-4-5-6-7-9)، كما أشار بعض المبحوثين "إلى أن الجو الأسري كان إجابيا وسليما" وأن علاقات كانت تسير بشكل طبيعي كأي عائلة إجابات المبحوثين (01-02-05-09)، غير بعض الإجابات (03-08-10)، أظهرت أن مشكل الميراث كان نقطة تحول كشفت ما في النفوس إجابة (03)، وأن الخلافات الكاملة تفجرت عند غياب شخصية قوية أو كبيرة في العائلة إجابة (10)، مما يدل على أهمية الإستقرار الرمزي والقيادي داخل الأسرة.

تشير إجابات المبحوثين إلى تباين في آراء حول دور الميراث في توتر علاقات الأسرية فقد اعتبر بعض مثل الإجابات (01-03-06-07-08-09) أن الميراث يعد سببا رئيسيا ومباشرا للنزاعات العائلية خاصة يسبب الطمع والظلم والمس بحقوق الأفراد في المقابل، ترى الإجابات (2-4-5-10) أن الميراث ليس سبب الوحيد بل هناك عوامل سابقة مثل الحقد والمشاكل القديمة بشكل عام ينظر إلى الميراث كعامل مؤثر في توتر العلاقات لكنه ليس دائما لسبب الجذري، بل قد يكون كاشفا لخلافات أعمق.

يعد الحقد المتراكم والمشاكل السابقة بين أفراد العائلة من العوامل الأساسية التي تسهم في إنهاء علاقة القرابة أو الروابط الأسرية داخل المجتمع التيارتي، خاصة في سياق نزاعات الميراث فكثيرا ما تعاد إحياء خلافات قديمة تعود إلى الصراع حول النفوذ داخل الأسرة، الغيرة، التفضيل بين الأبناء أو الإحساس بالظلم في مناسبات سابقة لتستثمر لاحقا في لحظة تقسيم التركة، وفي هذا السياق لا يكون الميراث مجرد مسألة قانونية بل يتحول إلى منفذ لتحفيز مشاعر مخفية حيث يوظف الحقد لتبرير الإقصاء أو المواجهة المباشر ويؤدي هذا لتمزيق الروابط عائلية وقطع صلة الرحم وإنهيار التضامن الذي يميز العلاقات القرابية خصوصا في المجتمعات المحلية مثل "تيارت" التي كانت تقوم تقليديا على التماسك العائلي وهكذا تتحول الخلافات إلى عائق حقيقي أمام أي وساطة أو تسوية عادلة مما يجعل الميراث ليس سببا في النزاع فحسب بل أيضا نقطة نهاية العلاقات الاجتماعية كانت تبدو راسخة.

أظهرت إجابات المبحوثين أن ضعف التواصل داخل الأسرة قبل تقسيم الميراث يعد عاملا مؤثرا في حدوث النزاع حيث أكدت غالبية الإجابات (3-4-6-7-8-9-10) أن غياب الحوار يخلق فجوات ويغذي الشكوك مما يؤدي إلى صراعات حادة بين الورثة كما جاء في إجابة (3) "لا يخلق النزاع فقط بل يضخمه" وفي الإجابة (8) "عدم وجود حوار أسري ينتج عن نزاع وصراع" بمقابل رأت بعض الإجابات مثل (1-5) أن ضعف التواصل لا يؤدي دائما إلى خلاف مشيرين إلى حالات حافظ الورثة على الإنسجام رغم قلة التفاهم، اما

الإجابة (2) فقد ألقت باللوم على أطراف معينة مثل النساء في إشعال نار النزاع بشكل عام يتضح أن التواصل الأسري يساهم في الوقاية من النزاعات بينما غيابه يفتح المجالات للتأويلات ومطالب تفك لحمة العائلة.

2- تشكّل الصراع الاجتماعي في الأسرة الجزائرية بعد وفاة الوالد:

أظهرت إجابة المبحوثين حول الخلافات التي تظهر بعد وفاة أحد الوالدين أن أهم النزاعات تتمحور حول الميراث وتفكر روابط العائلية فقد أشار عدد منهم مثل الإجابة (3) إلى أن الخلاف يكون حول تقسيم التركة وشعور بعض الورثة بظلم وإخفاء الوثائق بينما أوضحت إجابة (7) وجود نزاع حول الأرض وبلغ الأمر إلى طرد أحد الورثة من بيت العائلة وهو ما يعكس حدة الصراعات كما بينت إجابة (6) أن الإخوة يتسابقون لأخذ كل شيء بعد وفاة كبير العائلة وفي السياق نفسه لاحظ مشاركون آخرون إنهيار العلاقات الأسرية حيث تحدثت إجابات (01-08-09-10) عن انقطاع صلة الرحم "وعدم زيارة الأقارب لبعضهم وكل واحد يحوس على روحو" أما الإجابة (5) فلتفتت إلى أن "الخلافات تبدأ بعد وفاة رغم الإتفاق الظاهري في البداية" في حين ذكرت إجابة (2) أن المشاكل لم تكن ظاهرة فورًا بل بانت مع الوقت" من الردود تبرز أن وفاة الوالدين خصوصا الأم تعد لحضة فارقة تؤدي إلى تفجر الخلافات كاملة خاصة إذا تعلق الأمر بالمراث أو غياب من كان يحافظ على تماسك الأسرة.

تعد حدة الصراع حول الميراث من أبرز المؤشرات على تمزق النسيج الأسري داخل المجتمع التيارتي حيث يتحول الميراث من حق شرعي إلى ساحة نزاع مفتوح تستعمل فيه كل وسائل الضغط والتهميش وتزداد حدة هذا الصراع عندما تتحول فيه عوامل الحقد، التمييز، غياب العدالة في التقسيم، مما يؤدي إلى تفكك للعلاقات الأسرية وقطع صلة الرحم أحيانا بشكل نهائي، وفي مثل هذه الحالات لا تعد الأسرة فضاءا للتعاون بل تصبح مجالا في الضراع على المصالح، تغيب فيه القيم الأخلاقية والروحية التي كانت تؤسس لعلاقة القرابة. كما أن الوساطة الاجتماعية تفقد فعاليتها أما تمركز المصالح مما يجعل تدخل القضاء هو الخيار الأخير وإن كان لا يصلح الشرخ العاطفي والرمزي الذي يخلفه الصراع إن هذا التمزق في النسيج الأسري ينذر بتحولات عميقة في البنية الاجتماعية حيث تضعف المرجعيات الجماعية ويقدم الرجح المادي على حساب الروابط الإنسانية وهو ما يهدد إستقرار الأسرة ودورها داخل المجتمع.

كما أظهرت إجابة المبحوثين أن الميراث بعد سببا رئيسيا في حدوث القطيعة بين الأفراد الأسرة خاصة عند غياب التفاهم والعدالة في التوزيع وقد أشار البعض إلى حالات واقعية مثل إجابة (1) التي تحدثت عن خلاف بين الإخوة أدى إلى إنقطاع العلاقة وإجابة (2) التي ذكرت قطيعة بين أخوال الأب دامت 12 سنة و امتدت إلى

أبنائهم كما بينت إجابة (5) أن الوالد مشارك يعيش قطيعة مع إخوته منذ 32 سنة وأكدت إجابات أخرى مثل (3-6-7-9-10) وجود خصومات عائلية بسبب الميراث منها بين الأشقاء أو حتى بين البنت وأمها كما في الإجابة (9) من جهة أخرى قدمت إجابة (4) رؤية مغايرة حيث أوضحت بعض العائلات لا تحدث فيها قطيعة رغم وجود الميراث مشيرة إلى أن أفراد عائلتها مازالو محافضين على علاقتهم" تبرز هذه الردود أن الميراث في السياق الإجتماعي لا يرتبط فقط بمال بل يفجر مشاعر الطمع الظلم والتنافس مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفكك الروابط الأسرية.

يشير مفهوم الخلل الوظيفي في النظرية البنائية الوظيفية إلى وضعيات التي تفشل فيها البنى أو الأنساق الاجتماعية في أداء وظائفها بالشكل المطلوب مما يؤدي إلى إختلال في التوازن العام للمجتمع، وعندما لا تقوم الأسرة بدورها في تحقيق العدالة والتماسك في قضايا الميراث فإن ذلك يعد خللا وظيفيا يهدد إستقرار النسق الأسري بدل أن تكون الأسرة فضاءا للتضامن والتكامل، تتحول إلى مصدر للتوتر والصراع مما ينعكس سلبا على باقي الأنساق الاجتماعية المرتبطة بها مثل النسق الاقتصادي (من خلال تعطيل إستغلال الملكيات)، والنسق القيمي (من خلال تآكل الثقة والاحترام المتبادل)، ويرى "بارسونز" أحد أبرز هذه النظرية أن إستمرار الخلل دون تصحيح يهدد بتفكك النسق ككل، مالم تتدخل آليات التعديل أو التوازن لإعادة الغنسجام، وبذلك فإن التفاقم نزاعات الميراث وغياب التراضي وظهور العداوة بين الأقارب كلها مظاهر للخل الوظيفي داخل النسق الأسري، يتطلب معالجة متكاملة قانونيا وإجتماعيا للحفاظ على التوازن المجتمعي.

3- المستوى المعيشي للأسر في مجتمع تيارت محركا إجتماعيا لقضايا الميراث:

تشير إجابات المبحوثين حول أسباب إهتمام الأفراد بالميراث إلى أن العامل الإقتصادي هو المحرك الأساسي لهذا الإهتمام، حيث تكررت إشارات الفقر قلة الدخل والحاجة للمال في إجابات المبحوثين (1-3-6-7-8-9-10)، فالميراث ينظر إليه كفرصة لتحسين الوضع المعيشي دون عناء، كما في إجابة (3) "الدفاع المالي لأن الكثير من الناس يرون في الميراث فرصة لتحسين وضعهم المادي دون جهد" كما برزت "الضغوط العائلية" كعامل مؤثر في قرارات الأفراد مثل: "تأثير الزوجة أو الأولاد إجابات المبحوثين (1-2-4)، حيث يدفع الفرد للمطالبة بحقه تجنبا للوم أو لتحقيق ما يتوقع من داخل العائلة. من جانب آخر، أبرزت بعض إجابات المبحوثين (5-7-9-10) "الطمع وحب التملك" كدوافع قوية، مشيرة الى غياب الرضا والقبول بالقسمة الشرعية، كما في الإجابة (5) "كل واحد يطمع في ممتلكات بزاف" بشكل عام، تعكس هذه الردود أن الميراث

لا ينظر إليه كحق قانوني، بل كأداة لتحسين الوضع أو لاثبات المكانة داخل العائلة، ما يفسر حجم التوتر الذي يوافقه في الكثير من الحالات.

أردنا أن نشير إلى الدخل الاقتصادي والصراع الاجتماعي عند كارل ماكس إذ يرى هذا الأخير أن الصراع الاجتماعي هو نتيجة مباشرة لعدم المساواة في الملكية والدخل الاقتصادي، حيث يقسم المجتمع إلى طبقات متعارضة: المالكون لوسائل الإنتاج (البرجوازيين) من جهة والطبقة العاملة أو المستغلة (البروليتارية) من جهة أخرى فالدخل الاقتصادي في نظر ماركس ليس مجرد مؤشر مادي بل هو أداة للهمية والسيطرة الطبقية وفي السياق العائلي يمكن إسقاط هذا التصور لفهم الصراعات حول الميرؤاث بإعتبارها صراعا على الثروة والسلطة داخل الأسرة حيث يسعى كل طرف إلى الحفاظ أو توسيع موقعه الاقتصادي والاجتماعي وينتج هذا التفاوت في الدخل –سواءا كان سابقا أو موقعا من خلال الميراث– توترا بين الأفراد الأسرة الواحدة خاصة عندما يكون هنالك من يشعر بالإقصاء أو الاستغلال لهذا المعنى فإن النزاعات العائلية على التركة تعكس منطقا طبقيا مصغرا داخل الأسرة يترجم الصراع الطبقي الماركسي إلى صراع قرابي إقتصادي يجعل من المال محورا لإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية والسلطوية داخل البنية الأسرية.

تبدو العلاقات الأسرية مستقرة قبل الميراث، لاكنها تخفي توترات تظهر عند التقسييم، الميراث أصبح مصدرا رئيسيا للنزاع بسبب ارتباطه بالمكانة داخل الأسرة، ضعف التواصل يفاقم الخلافات ووفاة الأب تكشف هشاشة الر وابط العائلية كما أن اختلاف الأجيال في فهم الميراث يحدث خلال في توازن الأسرة.

المحور الرابع: أللامساواة في نوزيع الميراث وأحد مظاهر تفكك الرابطة الاجتماعية بين المرأة والرجل في الأسرة الجزائرية:

يشكّل عدم المساواة في توزيع الميراث بين المرأة والرجل أحد أبرز مظاهر الظلم الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية، خاصة في بعض المناطق مثل تيارت، رغم وضوح الأحكام الشرعية كثيرا ما تقصى المرأة من حقها بسبب العادات والتقاليد. هذا الواقع يولد توترات في العلاقات الأسرية ويضعف التضامن بين أفرادها ومنة خلال هاته الأسئلة نسعى للفهم الإنعكاسات هاته الممارسات على المرأة والأسرة

1– "ضربني وأبكى سبقني وإشكى" ومشكلة العدالة الاجتماعية:

يجسد المثل الشعبي مظهرا عميقا من مظاهر اللا عدالة إجتماعية حيث يعبر عن قلب للحقائق ومحاولة الجاني الظهور في موقع الضحية، بهدف كسب تعاطف المجتمع أو المؤسسات الرسمية على حساب الطرف المظلوم

وفي هذا السياق الأسري خصوصا في نزاعات الميراث يتجلى هذا السلوك عندما يقصى أحد الورثة من حقه الشرعي ثم يتهم بأنه السبب في الخلاف فقد لأنه طالب بحقه وهنا يصبح الظلم مضاعف: "حرمان مادي ومعنوي" حيث يسلب الحق وتشوه صورة صاحبه في آن واحد ويعكس هذا المثل إنحرافا في منظمومة القيم حيث يكافأ المعتدي بالتصديق والدعم ويحمل الضحية عبء الدفاع عن نفسه كما يبرز ضعف آلية التمييز بين العدل والظلم في السياق الاجتماعي خاصة حين تهيمن الاعتبارات العاطفية أو الأعراف على منطق العدالة والانصاف مما يكرس ثقافة التلاعب والحقرة داخل العائلات الاجتماعية.

يتضح من خلال إجابات المبحوثين حول المثل يعكس واقعا إجتماعيا ملموسا في العلاقات الأسرية خاصة في قضايا الميراث فقد أجمع المبحوثين في إجاباتهم (1-2-3-4-5) على أن هذا المثل يجسد سلوكا شائعا يتمثل في قلب الأدوار بين الظالم والمظلوم، حيث يأخذ أحدهم حق غيره، ثم يتظاهر بالمظلومية ليبرأ نفسه أمام العائلة والمجتمع كما أشارت إجابات المبحوثين (6-7-8) إلى حالات شخصية وتجارب واقعية تؤكد وجود هذا السلوك داخل الأسرة، حيث يتم أكل حقوق ثم التظاهر بالبراءة مثل "واقعي يهدر على واحد يدي حقه ومنبعد يلعبها إنسان مظلوم" أما الإجابات (9-10) فقد أبرزت المفارقة بين من يمارس الظلم ويتهم غيره وبين المظلوم الذي كالشجع أو الطماع عند المطالبة بحقه هذه الأراء تعكس أزمة في التواصل والثقة داخل العائلات وتبرز كيف تستخدم الواجهة الاجتماعية أحيانا لتبرير الظلم والتغطية عليه.

تبرز إجابات المبحوثين على سؤال (28) تمثلهم العميق للمثل الشعبي "ضربني وابكى واسبقنى واشتكى" في سياق قضايا الميراث، حيث أقر العديد منهم بإنطباقهم على واقعهم العائلي، فقد أكدت إجابات المبحوثين (1-3-4-6-8-10) أن بعض الورثة إستحوذوا على الحقوق، ثم تظاهروا بالبراءة أو لعبوا دور الضحية عند المواجهة، كما في حالة الخال الذي رفض تقسيم الأرض الإجابة (4) "ودع البنية الطيبة" لحماية التركة وهو يحتكرها، فأحد الورثة قام بإحتكار الممتلكات وبعد مطالبة بها لجأ إلى فكرة التظاهر بالبراءة وأنه فقط يهتم بهذه الممتلكات ولا يريد ضياعها الإجابة (3)، بينما عبرت إجابات المبحوثين (2-5-7) عن غياب هذا السلوك أو تأجيل التقسيم دون ظلم صريح . أما في إجابة (9) فقد ظهر نوع من تلاعب حيث اشتكى أحدهم من خاله الذي لا يملك حقا لكنه يزعم أن الآخرين أخذوا ماله تعكس هذه الردود طبيعة العلاقات الأسرية التي تخلط فيها التسلط بالحيلة، مما يجعل المثل الشعبي مرآة لواقع اجتماعي تقلب فيه الأدوار لتشويه صورة المظلوم وتبرئة الظالم.

2- الهيمنة الذكورية عند "بيار بورديو" في قضايا ميراث في مجتمع تيارت:

تكشف إجابات المبحوثين عن غياب شبه تام للمساواة بين المرأة والرجل في قضايا الميراث بتيارت مع تباين في تبرير هذا الغياب.، في إجابات (1-2-4-7-8-9) تجمع على أن المرأة لا تتمتع بحقوق متساوية، وذلك بفعل الأعراف التي تقصى المرأة وترسخ أفكارا مثل "ما تديش باش نسيب ما يديش" في مقابل قدمت بعض الردود (3-6) أكثر توازنا، حيث أشار أصحابها إلى أن الممارسة تختلف من عائلة لأخرى وأن بعض العائلات بدأت تحترم الشرع وتمنح المرأة حقها كاملا إجابة (10) تلقى المرأة في بعض المرات تحقر الرجل وتستحوذ على الوت ما يعكس حالات نادرة ومعاكسة للصورة النمطية. أما الإجابة (5) فقد رفضت مصطلح المساواة واقترحت العدل كبديل ما يعكس فهما خاصا للفروق الشرعية بين الجنسين بصفة عامة تعكس هذه الآراء واقعا اجتماعيا يعيش بين النص الديني والتقاليد المحلية حيث تظل المرأة في كثير من الحالات مهددة بالإقصاء من الميراث رغم وضوح حقها ما يظهر استمرارية الهيمنة الذكورية في بعض البنى العائلية.

بالاعتماد على إجابات المبحوثين، تبيين أن مسألة حصول المرأة على حقها في الميراث داخل المجتمع تيارتي ما تزال تتأرجح بين التقدم والرجعية في التمييز فقد أقرت أغلب إجابات (1-6-7-10) بأن المرأة في الوقت الراهن تأخذ حقها بشكل عادى ما يدل على تحول إيجابى إيجابي نسبي في بعض الأوساط. في مقابل عبرت إجابات أخرى (2-4-5-8-9) عن واقع أكثر تعقيدا، حيث أشار إلى أن الأمر يتفاوت من عائلة لأخرى وهنالك حالات تحرم فيها المرأة من حقها بسبب الأعراف أو إنعدام الإنصاف رغم أن بعض العائلات قد تمنحها حقها بل وتزيدها منه إن كانت محتاجة الإجابة (5) بينما إختارت إجابة (3) الإحالة إلى الإجابة السابقة، مما يدل على ترابط الموضوع مع مسألة المساواة في الميراث التي سبقت الإشارة إليها في السؤال (29) عموما تظهر هذه الردود أن حصول المرأة على حقها في الميراث بتيارت مرتبط بثقافة العائلة ومدى احترامها للشرع والقانون، وهو ما يعكس تحولا تدريجيا لكنه غير شامل، ومازال يواجه مقاومة من بعض الأعراف السائدة.

يري "بير بورديو" Pierre Bourdieu أن الهيمنة الذكورية ليست مجرد سلطة يمارسها الرجل على المرأة بشكل مباشر، بل هي بنية إجتماعية رمزية متجذرة في الثقافة والعادات والتصورات الجماعية يتم ترسيخها وتكريسها عبر مختلف الأنساق "الأسرة، المدرسة، الدين، الإعلام" ووفقا ليبار تعمل هذه الهيمنة بشكل "غير مرئي" في الكثير من الأحيان بأنها مقبولة ومشرعة إجتماعيا حتى من قبل النساء أنفسهم نتيجة ما يسميه العنف الرمزي أي فرض نظام معين من التصورات والقيم دون إستخدام القوة المادية، ففي سياق الميراث داخل المجتمعات التقليدية تتجلى هذه الهيمنة الذكورية بوضوح من خلال تهميش النساء سواء بحرمانهمن من حقوقهن أو بتبرير

تقليص نصيبهن بحجج عرفية أو دينية مغلوطة، وهكذا تعاد إنتاج التراتبية بين الجنسين داخل النسق الأسري، حيث ينظر للرجل كمالك طبيعي للثروة والسلطة بينما تدفع المرأة إلى موقع التبيعية أو الصمت وهذا ما يجعل من تحليلات بورديم أداة فعالة لفهم اللامساواة الجندلية المقنعة بالشرعية الثقافية.

3- المرأة الحلقة الأضعف في البنية الأسرية في المجتمع التيارتي:

غالبية إجابات تؤكد عدم إنصاف المرأة في الميراث يؤثر سلبا على علاقتها، بأفراد أسرة ليس فقط على المستوى المادي بل أيضا العاطفي والاجتماعي، ففي إجابة (2) يشير المبحوث إلى أن المرأة التي لا تنال حقها "تحس روحها محقورة" مما يجعلها "تحاول تقليص من علاقتها مع الورثة الآخرين" وهو ما يعكس بداية تفكك الروابط الأسرية، أما الإجابة (3) المبحوثة تعبر أن حرمان المرأة من الميراث "مل يولد جرحا عاطفيا، ما يوضح أن الآثر يتعدى الجانب المالي إلى النفسي" تعزز الاجابة (4) هذه الفكرة بقولها ان المرأة ترى الآخرين "عديان وحقارين" وتفقد الإحساس بقيمتها داخل العائلة، خاصة عند استماع إلى كلام الناس، بينما تبرز الإجابة (6) صراع المرأة بين رغبتها في استرجاع حقها وحرمانها منه ما يخلق شعورا بإقصاء، أما في الإجابة (7-9) يربط بوضوح بين الظلم في الميراث وقطيعة الرحم. أي أن الأمر يصل لدرجة من التباعد وقطع العلاقات العائلية في حين تعبر الإجابة (5) عن النساء اللواتي يجبرن على الصمت بدافع الضعف "تسكت ودس في قلبها" وهو ما يدل على الألم الداخلي الذي لا يظهر للعيان، ومن جهة آخرى، هناك من ترى في الإجابة (01) أن الحفاظ على العلاقة مع الإخوة أهم من المطالبة بالميراث، "ما نخسرش خاوتي على جال الفاني" ما يعكس أولويات الإنسجام العائلي رغم الظلم.

تبين إجابات المبحوثين أن هناك تباينا في الآراء حول تأثير عدم المساواة الشرعية على التضامن الأسري في تيارت، فبعض المبحوثين (1-2-3-6-7-8-9-10) يرون أن عدم المساواة يضعف فعلا العلاقات الأسرية ويسبب توترا، خاصة عند الإلتزام بالدين والقانون، تصريح لأحد المبحوثين: "شرع الله يقول مكاش المساواة بين المرأة والرجل"، وفي مقابل يرى آخرون الإجابات (4-5) أن عدم المساواة لا يؤثر سلبا لأنها جزء من الشريعة الإسلامية، ويجب إتباعها للحفاظ على التماسك العائلي.

4- الممارسات الاجتماعية للورثة في قضايا الميراث بتيارت:

تشير اجابات المبحوثين إلى أن الممارسات المرتبطة لتوزيع الميراث في تيارت تتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة يأتي في مقدمتها "هيمنة العرف المحلي والولاء للعائلة الذكورية إجابات المبحوثين (1-3-9-10) حيث يرى المبحوثين أن العرف أقوى من الشرع والتمسك بالعرف يؤدي إلى تهميش أحكام الشريعة كما أشير أن هناك

رغبة في المحافظة على الممتلكات داخل الأسرة "ومنع خروج الإرث إلى عائلة أخرى إجابات (2-10)، من جهة أخرى برزت مواقع شخصية مثل، الطمع، حب المال والتسلط إجابات المبحوثين (2-4-5-10) حيث تم وصف بعض الورثة "بالأنانية". "وحب المال" مما يعكس جانبا فرديا في الظاهرة أيضا، تم التركيز على الجهل وقلة الوعي القانوني والديني إجابات المبحوثين (4-5-6-8-9) خصوصا "جهل النساء بالقانون" و "نقص الوازع الديني" هو ما يساهم في بقاء النساء في موقع الضعف، أخيرا أشار أحد المبحوثين إلى "البعد عن المرجعية الشرعية وربط الميراث بالجاه والسلطة إجابة المبحوث (7) مما يكشف عن انزياح اجتماعي خطير عن مبادئ العدل في التوزيع.

تبين مختلف الإجابات وعيا متزايدا بأهمية نشر ثقافة العدالة والمساواة في توزيع الميراث داخل الأسرة، حيث أكدت إجابات المبحوثين (1-3-8) ضرورة "غرس القيم الإنسانية والدينية منذ الطفولة" وتربية الأبناء على المساواة بين الذكور والإناث مع تشجيع النقاشات العائلية حول الحقوق، كما شددت إجابات المبحوثين (2-4-5-6) على دور "التوعية الدينية والقناعة النفسية" معتبرة الرجوع إلى الشريعة الإسلامية ومبادئها العادلة أساسا لتقبل قسمة الميراث من جهة أخرى أشارت إجابة المبحوثين (7-9-10) إلى أهمية "نشر ثقافة العدالة عبر الجمعيات الحقوقية والاعلام" مع تعزيز "روح القناعة والرضا" داخل العائلة حتى لا تتحول قضايا الميراث إلى نزاعات وبالتالي، فإن الدمج بين التربية الأسرية والتوعية الدينية والإنفتاح المجتمعي يشكل مدخلا فعالا لترسيخ ثقافة عادلة ومتزنة في قضايا الميراث.

تعد الممارسات الاجتماعية محورا أساسيا في نظرية "بيير بورديو" الذي سعى إلى تجاوز الثنائية التقليدية بين البنية والفاعل، ويرى "بيير بورديو" أن الممارسات لا تُفْهَم إلا من خلال تفاعل الحقل ورأس المال والهابيتوس فالهابيتوس هو نسق من الميول والتصورات المتجذرة في الأفراد نتيجة تنشئتهم الاجتماعية يشكل طريقة إدراكهم للعالم وتصرفهم فيه وفي الوقت ذاته يتحدد سلوك الأفراد داخل الحقول الاجتماعية وهي مجالات مستقلة نسبيا مثل المدرسة أو الاقتصاد أو الفن حيث يتصارع الفاعلون من أجل السيطرة على أشكال مختلفة من رأس المال: اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، رمزي، منة هذا المنظور فإن الممارسة الاجتماعية ليست نتيجة قرارات واعية بالكامل ولا مجرد انعكاس للبينة بل هي نتاج تفاعل معقد بين الشروط البنيوية والتجربة المعيشية، بين ماهو مكتسب وما هو مفروض في السياق التاريخي والاجتماعي معين.

نتائج الدراسة:

– أظهرت المقابلات أن الأعراف والتقاليد ما زالت تلعب دورًا مركزيًا في كيفية توزيع الميراث داخل المجتمع التيارتي، وغالبًا ما تطغى على النصوص الشرعية، كما يُلاحظ أن بعض الأعراف تكرّس التمييز ضد المرأة وتمنعها من الحصول على حقها الكامل، مما يؤدي إلى غبن اجتماعي وصراعات أسرية متكررة.

– بيّنت الدراسة أن الخلافات حول الميراث منتشرة بشكل واضح، وتتمحور غالبًا حول العقارات والأراضي والسلطة الرمزية المرتبطة بها، وقد لوحظ أن هذه الخلافات لا تقتصر على الجيل الحالي فقط، بل تمتد جذورها إلى الأجيال السابقة، مما يعكس استمرارية التوتر بين أفراد الأسرة بسبب غياب العدالة أو سوء الفهم في تقسيم التركة.

– أكدت إجابات المبحوثين أن الميراث غالبًا ما يكون سببًا مباشرًا في توتر العلاقات داخل الأسرة، خصوصًا عند إحساس أحد الأطراف بالظلم أو الاستبعاد، وبرزت حالات قطيعة بين الإخوة والأقارب، ما يدل على ضعف آليات الحوار والتفاهم الأسري في التعامل مع هذه المسائل الحساسة.

– توصلت الدراسة إلى أن عدم المساواة في توزيع الميراث –لا سيما تهميش المرأة– يُعد من أهم العوامل التي تساهم في تفكك الروابط الاجتماعية داخل الأسرة. إذ يؤدي هذا التمييز إلى شعور النساء بالإقصاء، ويضعف مكانتهن الاقتصادية والاجتماعية، مما يكرّس فجوة النوع داخل البنية العائلية.

– أظهرت الدراسة وجود صراع قيمي بين الأجيال حول معنى الميراث، حيث يميل الجيل الأكبر إلى ربطه بالمسؤولية والهوية، بينما يرى الجيل الأصغر فيه مجرد حق مادي، هذا الصراع ينعكس سلبًا على التواصل الأسري ويؤدي إلى فقدان التوازن بين الأدوار والمواقف، مما يهدد الاستمرارية الرمزية للأسرة الجزائرية التقليدي.

خاتمة

خاتمة:

يُعد الميراث من القضايا الجوهرية التي تعكس طبيعة العلاقات العائلية وتُجسد الامتداد بين البنية الاجتماعية والمرجعية الدينية داخل المجتمع التيارتي. فهو لا يمثل فقط وسيلة لتوزيع الثروات بين أفراد الأسرة، بل يُعبّر أيضًا عن منظومة من القيم والأعراف التي تراكمت عبر الأجيال، ويمثّل في جوهره أحد أعمدة العدالة الاجتماعية كما تصوّرتها الشريعة الإسلامية، التي وضعت نظامًا دقيقًا ومنصفًا يراعي حقوق جميع الورثة وفق معايير شرعية ثابتة.

غير أن الواقع الميداني يكشف أحيانًا عن فجوة بين ما تقرره النصوص الدينية وما يتم تطبيقه فعليًا، حيث تتداخل العوامل الاجتماعية والثقافية – مثل التقاليد، الذهنية الأبوية، والمحاباة – لتؤثر على كيفية تنفيذ أحكام الميراث، هذه الانحرافات قد تؤدي إلى نشوء مشاعر الظلم والتهميش داخل الأسرة، ما يُفضي في كثير من الأحيان إلى نشوب خلافات وصرؤثر سلبًا على وحدة العائلة وتماسكها.

من جانب آخر، يقوم الاتصال الأسري في المجتمع التيارتي على جملة من القيم الراسخة، مثل التضامن العائلي، الاحترام المتبادل، والارتباط القوي بين مختلف الأجيال، غير أن هذه القيم لم تبقَ بمنأى عن التغيرات الهيكلية التي يشهدها المجتمع، حيث أفرزت التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة أنماطًا جديدة من التفاعل داخل الأسرة، اتسم بعضها بالبرود العاطفي وضعف الحوار، خاصة في الأجيال الشابة.

أمام هذه التحديات، يُصبح من الضروري تعزيز الوعي بثقافة الحوار الأسري والاحتكام إلى مبادئ العدل والإنصاف، لا سيما في القضايا الحساسة كالميراث، وذلك من أجل الوقاية من النزاعات، والحفاظ على التماسك الأسري الذي يشكل بدوره لبنة أساسية في استقرار المجتمع وتوازنه.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

الأحاديث النبوية.

المعاجم والقواميس:

1. إبن منظور، معجم لسان العرب، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 1993 .

الكتب:

1. آيت عيسى حسين، السلطة الزواجية في الأسرة الجزائرية "عوامل وانعكاسات صراع القطيعة النسوية والارتداد الرجالي"، علم الاجتماع، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة.
2. سميحة عليوات وآخرون ، عوامل تشكيل بناء السلطة في الأسرة المعاصرة، 10 أفريل 2015.
3. كمال الدشلي، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة عمان، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2016.
4. وائل من الرحمان، عيسى مُحَّد فحل، البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
5. مصطفى، خشاب، علم الاجتماع المعاصرة: عالم الكتب4
6. محمود سرحان علي المحمودي ، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، اليمن، 2015.
7. سعيد بن عزة، حقيقة الأسرة في ظل التغيرات الاجتماعية المستمرة وفق المنظور السوسيولوجي، الحكمة لدراسات الاجتماعية، المجلد 09، العدد 03، جامعة الوادي، 2021.
8. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1978.
9. جواد حسني، الميراث في الشريعة الإسلامية، القاهرة، دار الفكر العربي.
10. فاطمة، حسين عواد، الإعلام الفضائي، ط1، عمان: در أسامة للنشر، 2010.
11. علام ساجي، الميراث بين الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة المجزائري، ط1، 2021.
12. علام ساجي، الميراث بين الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري. الطبعة الأولى، 2021. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
13. عفاف عبد العليم، إبراهيم ناصر، التنمية الثقافية والتغير النظامي للأسرة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1995.

الرسائل والمذكرات:

1. أحمد بوذراع، الأسرة والزواج في المجتمع التيارتي، مطبوعة علم الاجتماع العائلي، السنة أولى ماجستير، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
2. فاطمة الزهرة بوبطينة، منازعات المواريث في الشريعة والقانون مدينة متليلي انموذجا، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، جامعة غرداية، 2018 / 2019م.
3. فاطمة الزهراء، بوقطيمة، منازعات المواريث في الشريعة والقانون مدينة متليلي نموذجا. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية.
4. مصطفى مُحَمَّد ، أحمد عبد الله اللحلح، مناهج البحث العلمي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، الدار الجامعة الإسكندرية، 2003.
5. نجوى سعدو، كاهنة سايبي، حق المراة في الميراث في الجزائر بين قانون الأسرة والعرف "دراسة ميدانية بمنطقة القبائل"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص.
6. كميليا، خواج، التطرف الديني وأثره على التماسك الأسرى، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديني، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2001.
7. سميرة، مغرواي. (قضايا الميراث في المغرب الإسلامي ما بين القرنين 6-9هـ/12-15م) من خلال كتب النوازل، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تاريخ الوسيط الإسلامي.

المقالات والمجلات:

1. إبتسام معزة، التفاضل بين الذكر والأنثى في الميراث على ضوء قانون الأسرة الجزائري، مجلة البحوث الأسرية، ج4، ع1.
2. ثابتي الحبيب، استخدام منهجية الملاحظة- المشاركة وأنسنة أدوات تحليل العمل وتوصيف الوظائف، مقال نشر في مجلة الحكمة، ع4، 2010.
3. جيهان الأخضر، أثر الخلافات الأسرية الناتجة عن الميراث في استقرار العلاقات الأسرية، مجلة الدراسات الإجتماعية، ع37، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة.
4. حنان مالكي، الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية -التقليدية والحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، جامعة بسكرة، جوان 2011.

5. حنان مالكي، الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية –التقليدية والحديثة–. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2011.
6. زينب، مرغاد، الإتصال الأسري في ظل التكنولوجيا، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع03.
7. سامية بن عيسى، التمييز بين الجنسين في توزيع الميراث في المجتمع التيارتي، مجلة الدراسات الإجتماعية والإنسانسة، ع12، جامعة قسنطينية.
8. سامية بن عيسى، التمييز بين الجنسين في توزيع الميراث في المجتمع التيارتي، مجلة الدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة قسنطينة.
9. شعبان اليمين ، مصطفى العرفي، الأسرة الجزائرية ....الثابت والمتغير، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 22، جامعة مُحَّد خيضر، 01 جوان 2017.
10. شعبان اليمين، مصطفى العوفي، الأسرة الجزائرية...الثابت والمتغير، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 22، جامعة الشهيد حمى لخضر، 01 جوان 2017
11. شعبان اليمين، مصطفى عوفي، الأسرة الجزائرية عبر التاريخ الثابت والمتغير ، ع22، جامعة الشهيد حما لحضر الوادي ، جوان 2017.
12. عتيقة حرارية، نعيمة طبال، مراحل وخصائص تطور الأسرة الجزائرية من أجل فهم وتفسير التحولات الحاصلة، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع6، جوان 2018.
13. فاطمة اليطني، إشكالية الميراث النسوي في المجتمعات العربية، مجلة حقوق الإنسان، ع9.
14. مُحَّد على، إبراهيم، الأرث في العرق القبلي قبيل الإسلام وعمر المريانية، مجلة كلية العلوم الإسلامية، مج: 6، ع: 12، 2012.
15. ليلى البهنساوي، مُحَّد عبد السلام، ميراث المرأة بين الشريعة الإسلامية والواقع الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية لعينة ريفية.

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: دليل المقابلة

مدة المقابلة :

مكان المقابلة :

أسئلة المقابلة:

المحور 01 : البيانات الشخصية

الجنس :

السن :

المستوى التعليمي : أمي ☐ إبتدائي ☐

متوسط: ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

مستوى الدخل الإقتصادي:

ضعيف ☐ متوسط ☐ جيد ☐

مكان الإقامة:

ريفي ☐ متوسط ☐ جيد ☐

مكان الإقامة:

ريفي ☐ شبه حضري ☐ حضري ☐

المحور 02 : الأعراف والتقاليد تحدد توزيع الميراث في المجتمع التيارتي .

س 01: يقولوا ناس زمان "الأب حرث و جاع و الولد ورث و باع " ما رأيك في هذا المثال؟

.....

س 02 : دير الرجا فالله ومشي معاه و اللي بغيتو غادي تصيبو تعيا (تنعب) ماطير و تنزل البنادم (الإنسان) ما يدي غير نصيبو ... ما رأيك في هذا المثال؟

.....

س 03 : هل تعتقد أن العادات والتقاليد ساهمت في نقل القيم للأجيال ؟كيف ذلك ؟

.....

س 04 : في الاجيال السابقة (أجدادكم أعمامكم أو أخوالكم) هل كانت هناك قضية صراع حول **الميراث**؟ إذا كانت الإجابة بنعم فما هي هذه الصراعات ؟

.....

س 05: كيف كانت تحل مشكلة الورث هل عن طريق المحكمة أم الامام ؟

.....

س 06: في الوقت الحالي ما رأيك في الطريقة التي يتم توزيع الميراث في مجتمعك ؟

.....

من 07 : هل انت راض عن هذه الطريقة ؟ لماذا ؟

.....

س 08 : في منطقتكم ما هي الطريقة لحل مشكل الميراث سواء بين أقاربكم أو عن**د العائلات المجاورة لكم ؟ لماذا**؟

.....

س 09 : هل مررت انت **أو** أحد من عائلتك بتجربة ميراث؟ **ما** هي؟

.....

س 10 : من هو المتنازع معه هنا يذكر الصفة أخ عم أو خال ... الخ)

.....

س 11 : هل تعتقد أن الجاه الفضل وسيلة نحل مشكل الميراث في المجتمع التيارتي ؟ لماذا ؟

.....

س 12: هل التراضي العائلي أمر مقبول اجتماعيا .

.....

المحور 03 : الخلافات التي تثار حول الميراث في الأسرة الجزائرية

س 13 : هل تعتقد أن الخلافات الأسرية حول قضايا الميراث أمر عادي ؟ لماذا ؟

.....

س 14 : ما هي الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى النزاع بين أفراد الأسرة عند تقسيم الميراث ؟

.....

س 15: هل ترى أن الجهل بالقانون سبب هذه الخلافات "كيف ذلك ؟

.....

16 : لماذا يلجا بعض أفراد العائلة لتفرد استحواذ) على الورث ؟

.....

س 17 : كيف تتعامل العائلات عادة مع هذه الخلافات؟

.....

س 18 : هل ترى أن الخلافات حول الميراث تهدد تماسك الأسرة في الجزائر ؟كيف ذلك ؟

.....

س 19: بعد التنازع حول الميراث الورث" بقيت علاقاتكم مع الآخرين عادية ؟ لماذا ؟

.....

من 20 : هل المحكمة انصفتكم في تقسيم العدل للورث ؟ لماذا؟

.....

المحور 04 : يساهم الميراث في توتر العلاقات داخل الأسرة الجزائرية

س 21 : كيف كانت علاقاتكم مع آخرين قبل مشكل الميراث؟

.....

س 22 : هل تعتقد أن الميراث أصبح المصدر الأول لوتر العلاقات الأسرية بين الأفراد " لماذا ؟

.....

س 23 : ما هي أهم الخلافات التي لاحظتها في العائلات بعد وفاة أحد الوالدين ؟

.....

س 24 : هل يؤدي الميراث أحيانا إلى قطيعة الفراد الأسرة ؟ هل تعرف حالات واقعية عن ذلك ؟

.....

س25: في اعتقادك ما هي العوامل التي تجعل أفراد يهتمون كثيرا بالورث؟

.....

س 26 : هل تروى أن ضعف التواصل داخل الأسرة قبل تقسيم الميراث يزيد من فرص حدوث النزاع؟

.....

المحور 05: اللامساواة في توزيع الميراث هو أحد مظاهر تفكك الرابطة الاجتماعية بين المرأة والرجل في الأسرة الجزائرية ؟

.....

س 27 : ما رأيك في المثل الشعبي الجزائري الذي يقول : " ضربني و يكي سبقني و شكى؟

.....

س 28 : هل تعتقد أن هذا المثال ينطبق على قضيتك في الميراث ؟كيف ذلك ؟

.....

س 29 : في رأيك هل توجد مساواة فصيلة المرأة والرجل في توزيع الميراث داخل مجتمع تيارت ؟ لماذا ؟

.....

س30 : هل المرأة عادة في تيارت تاخذ حقها في قضايا الميراث ؟

.....

س31 : هل عدم انصاف المرأة في الميراث يؤثر على علاقتها بأفراد الأسرة ؟كيف ذلك ؟

.....

س 32: هل ترى أن عدم المساواة في الحقوق من الوجهة الشرعية الإسلامية يضعف التضامن الأسري في تيارت؟

.....

س 33 : في رأيك ما هي أسباب هذه الممارسات في توزيع الميراث في تيارت ؟

.....

س 34: كيف يكمن توزيع ثقافة العدالة والمساواة في توزيع الميراث داخل الأسرة الجزائرية؟

.....

الملحق رقم 02: تصريح شرفي خاص بالإلتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
جامعة ابن خلدون تيارت

تصريح شـرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) ..كلثوم علي باشا.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :211168995 والصادرة بتاريخ :2021/12/11

المسجّل(ة) بكلية :علوم الإنسانية والاجتماعية قسم :علم الاجتماع.....

و المكلف بإنجاز أعمال بحث مذكرة التخرج ماستر

عنوانها :.....إكميرات وطبيعة استعمال الأسمدة في محتمل الجزائري مدينة تيارت نموذجا.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ .....

إمضاء المعني

شهد للمصادقة على التوقيع
السيد(ة):
بطاقة التعريف الوطنية رقم 211168995
الصادرة بتاريخ 2021/12/11
من طرف
تيارت في:
رئيس المجلس الشعبي البلدي

25 MAI 2025

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
جامعة ابن خلدون تيارت

تصريح شـرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) عائشة عويسات

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 211306543 والصادرة بتاريخ : 2025/01/29

المسجّل(ة) بكلية : علوم الطبيعة والحياة قسم : علم الاجتماع

و المكلف بإنجاز أعمال بحث مذكرة التخرج ماستر

عنوانها : الجريمة وطبيعة الانتقال الأسري في المجتمع الجزائري "مدينة تيارت كنموذج"

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ .....

إمضاء المعني

شهد للمصادقة على الإمضاء
السيد(ة)
211306543
25 MAI 2025